دور منظمات المجتمع الرسمي والمدني في خدمة اللغة العربية:
قضايا وحلول

الأستاذ الدكتور فواز عبد الحق
جامعة اليرموك
والدكتور أحمد عليمات
جامعة آل البيت

الأربعاء 27 ذو الحجة 1432هـ- الموافق 23 تشرين الثاني 2011م

هدف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور مؤسسات المجتمع المدني في التخطيط اللغوي لخدمة اللغة العربية. لقد بيّنت الدراسة أن لكل مؤسسة مجتمع مدني خطة أو سياسة لغوية تقوم على أربعة مكونات: البيئة اللغوية الاجتماعية والممارسات اللغوية في المجال اللغوي لتلك المؤسسة، والجانب الفكري للمؤسسة والمبني على المعتقدات والقناعات والاتجاهات والميول الفكرية اللغوية المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالهوية اللغوية القومية والوطنية، مفهوم العولمة والقطرنة، وأخيراً الحقوق اللغوية للأفراد والمجموعات البشرية. وتناول البحث المجتمع الرسمي الآتية: مؤسسة الأسرة، والمؤسسة دينية، ومؤسسة العمل، ومؤسسة الشارع اللغوي، والمؤسسة التعليمية، والمؤسسة القانونية، والمؤسسة العسكرية والأمنية، والمؤسسات الحكومية الرسمية وغير الرسمية، والنقابات المهنية. واتخذت الدراسة المؤسسة البرلمانية مثالا لدراسة دورها في التخطيط اللغوي. وختمت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات والتضمينات.

تمهيد:

اللغة مرآة المجتمع؛ وذلك لما بين اللغة والمجتمع من علاقة وشيجة ومتأصلة حتى أن اللغة تكون انعكاسا لحياة المجتمع أو صور ة لما يحدث فيه ، ولهذا نشأ علم خاص يدرس هذه العلاقة هو علم اللغة الاجتماعي ، ولأهميته ومكانته برز علم آخر هو علم التخطيط اللغوي وهو علم يختص بالتخطيط للغة كما هو واضح من اسمه، وهو في ذلك يركز على اللغة ومكانتها واكتسابها ، وللصلة العميقة ما بين هذا العلم –علم التخطيط اللغوي– والمجتمع فقد قيل: إذا أردت التخطيط للغة عليك التخطيط للمجتمع عامة.

وحول التخطيط للغة وإمكانيته فقد صدر كتاب حمل عنوانه هذا السؤال "هل يمكن التخطيط للغة "، وقد خلص الكتاب إلى الإجابة ع ن هذا التساؤل بالإثبات "نعم يمكن التخطيط للغة". وأن هذا يمكن أن يحدث في الدول النامية كما يحدث في الدول المتقدمة.

وأما هدف التخطيط اللغوي فهو رسم سياسة تؤدي إلى تغيير السلوك اللغوي أو تعديله ؛ سواء لدى الأفراد أو المؤسسات الاجتماعية الممتدة والضيّقة. هذه السياسة تشمل ثلاثة مكونات : هي الأفراد المشاركون في الخطاب اللغوي ، ثم الاتجاهات والأفكار والميول والرغبات لدى هؤلاء الأفراد ، وكذلك الوظا ئف اللغوية والمواضيع المراد التحدث بها أو الكتابة عنها.

وهنا يمكن القول إن السياسة اللغوية تنصب على إيجاد أجوبة لتساؤل واسع هو "مّن يتحدث إلى من ولماذا يتحدث، وكيف يتحدث وبماذا يتحدث ومتى وأين يتحدث؟". ويجب لوضع سياسة لغوية ناجحة وشاملة أن نأخذ تلك الأسئلة على محمل الجد وبعين الاعتبار ، مع العلم أن السياسة اللغوية تقوم على دراسة الاختيارات اللغوية سواء كان مجالها لغة من اللغات أو لهجة من اللهجات، وكذلك

إذا تناولت الاختيارات أساليب الخطاب اللغوي المناسبة ، ولهذا قيل إن لكل مقام مقالا ، كما يجب أن تؤخذ البيئة اللغوية في عين الاعتبار ، وهذا يتناول البيئة الطبيعية الاجتماعية سواء بسواء. وهذا يشمل أيضا محاولة فهم العوامل المؤثرة في البيئة اللغوية من جوانبها المختلفة.

إن التخطيط اللغوي وعلم اللغة الاجتماعي مجالان تتقاطع فيهما كل العلوم ، وذلك لأن الإنسان هو المحور الرئيس وكيفية خدمته ، وإذا كانت الجيوش قد أنشئت وجهّزت لخدمة الأوطان فإن اللغة قد وجدت لحماية الأذهان.

ولأهمية اللغة للفرد والمجتمع فإن التخطيط لها ضرورة ملحة لا يقل أهمية عن سائر أدوات التخطيط الأخرى، بل إن التنمية اللغوية ضرورة حتمية وبالغة الأهمية لإنجاح التنمية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والحضارية.

والسؤال القائم هنا هو من يخطط للغة؟ لمن يخطط، وماذا يخطط وكيف ولماذا ومتى وأين؟

وللإجابة عن هذا السؤال لا بد من دراسة اللغة في مجالاتها ومجالات اللغة موضوع الدراسة ثلاثة كما اقترحها فشمان (Fishman,1972)، وهذه المجالات هي: المتحادثون، المكان، الموضوع . فالمكون الأول يركز على المشاركين في استعمال اللغة والأدوار الاجتماعية (Social roles)، والعلاقات بينهم. والمكون الثاني يركز على المكان الحقيقي والافتراضي، والمكون الثالث يركز على الموضوع محور اللغة ووظائفها المختلفة. لذا تنصب الإدارة اللغوية (Language management)، على محاولة تعديل السلوك والممارسات اللغوية والمعتقدات والاتجاهات اللغوية لدى مستخدمي اللغة المراد التخطيط لها.

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة في رسم سياسة لغوية لتنمية اللغة العربية والتخطيط لها والنهوض بها من خلال دراسة:

1- السياسة اللغوية الأسرية.

2- الدور اللغوي للمؤسسة الدينية.

3- دور مؤسسة العمل اللغوي.

4- الدور اللغوي للشارع.

5- الدور اللغوي للمؤسسات التعليمية.

6- الدور اللغوي للمؤسسة القضائية والقانونية.

7- الدور اللغوي للمؤسسة العسكرية والأمنية.

8- الدور اللغوي للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

9- الدور اللغوي للنقابات المهنية.

10- دور مجلس الأمة اللغوي.

وسوف نعرض بشكل موجز لكل مؤسسة، ثم نعرض بالتفصيل لدور مجلس الأمة الأردني في رسم سياسة لغوية بشكل عام، وللغة العربية بشكل خاص.

1- **مؤسسة الأسرة:** الأسرة هي المجال اللغوي الأول الذي ينشأ فيه الأفراد وفيها تتم التنشئة اللغوية من خلال الوالدين، والمربين والخدم، والأقران. وفي النواة الأولى يبدأ تشكيل المعتقدات والأفكار التي تبلور اتجاهات لغوية إيجابية نحو اللغة العربية السليمة ، وتكمن القدوة اللغوية في الوالدين وبالأم بالذات ، حيث أن اللغة الأولى تسمى اللغة الأم لأن الطفل يكون أكثر ملاصقة لأمه، وبذا تكون لغة

الأم هي النموذج الذي يقتدى به. والسؤال الذي يبرز هنا في هذا المجال هو من يرسم السياسة اللغوية الأسرية؟ هل هناك اهتمام بالوعي اللغوي؟ هل يقوم قائد الأسرة بتوجيه لغوي فعّال؟ من الملاحظات المؤسفة التي نلاحظها أحيانا إن الأفراد إذا أرادوا التحدث باستعمال اللغة العربية السليمة يواجهون بالتعليق الآتي "لا تتفصحن" وكأن استعمال اللغة الفصيحة (سبة أو شتيمة لا سمح الله).

ويلاحظ أيضا أن استعمال برامج "افتح يا سمسم" وبرامج "دعاة المستقبل" في قناة "اقرأ" ساهمت بشكل فعال في تمكن الناشئة من اكتساب لغة عربية سليمة لا تخفى على أحد.

إن هوية الأسرة وإطارها الفكري واتجاهاتها وقناعاتها تؤثر في تكوين سياسة لغوية بناءة تخدم الفرد في اكتساب ذخيرة لغوية كافية لتطوير الشخصية وبناء التفكير العلمي السليم.

ولأهمية الأسرة في التنمية والتنشئة اللغوية ظهرت حقول علمية جديدة مثل التخطيط اللغوي الأسري، والإدارة اللغوية العائلية. (انظر سبولسكي Spolsky, 2009).

2- **المؤسسة الدينية:** تتمثل المؤسسة الدينية في دور المساجد والمراكز الإسلامية ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية في التوجيه اللغوي. ولخطبة الجمعة دور رئيس في تنمية الوعي بأهمية اللغة العربية لغة الإسلام والقرآن الكريم ، ويعزى تأثير الخطيب بالمصلين إلى تمكنه اللغوي الخطابي الذي يؤكد تفاعلا لغويا يؤدي إلى تعديل السلوك اللغوي لدى المصلين ، وإلى تطوير اتجاهات إيجابية جعلت أحدهم يقول "لكسر رجلي أهون عليّ من كسر هاء رسول الله".

يلاحظ المرء أن تمكن الخطيب من اللغة ومن فن الخطاب اللغوي هو العامل الرئيس في جذب المصلين وإثارة تفكيرهم أثناء الخطبة. فالمجال اللغوي للمؤسسة الدينية لا يمكن تجاهله لأن الخطيب يُخاطب جمهور المصلين بفكر من خلال اللغة في زمان ومكان متجددين. لذا تساهم المؤسسة الدينية بتشكيل الفكر اللغوي والسياسة اللغوية التي تخدم الفرد والأمة.

3- **مؤسسة العمل:** يُعد مجال العمل من المجالات المهمة لأنها تشكل قطاعا واسعاً في المجتمع، فهنالك المدير والموظف والعامل وهناك تخاطب شفهي أو بالكتابة يظهر دور اللغة في صياغة علاقات ترابطية في مؤسسة العمل تعود بالنفع المادي والمعنوي على مؤسسة العمل بكافة مكوناتها. وكلما كان التواصل اللغوي سليما جذابا كانت العلاقات بين أفراد مؤسسة العمل أكثر سلاسة وإنتاجية. وقد ربط حديثا التقدم الاقتصادي بالتقدم اللغوي ، حيث وجد أن البلاد المتقدمة اقتصاديا متقدمة لغويا أيضاً.

4- دور الشارع اللغوي: ويقصد بالشارع اللغوي استعمال اللغة في الشارع أو الاستعمال اليومي للغة في الشارع وفي شتى مجالات الحياة، ويشمل هذا في البيئة اللغوية: أسماء المحلات التجارية، الإشارات الإرشادية، الإعلانات والدعايات التجارية، كما يشمل أيضاً التسميات سواء للأفراد أو المنشآت الصناعية والتجارية، وكذلك التجمعات السكنية وأسماء الشوارع والجامعات والأحياء والمناطق والقرى والبلديات وأحواض الأراضي والأحواض الزراعية.

إن استخدام اللغة في هذه المجالات له دلالات تاريخية ودينية واجتماعية وثقافية ، وهي دلالات لا يمكن تجاهلها. ومن ذلك مثلاً دمج القرى والبلديات ، الأمر الذي رأى البعض فيه ضرراً للدولة الأردنية ومن ذلك أن أسماء بلدات قفقفا، وكفر خل، وبليلا والمشيرفة قد ضاعت في عملية الدمج وأنها لم تعط إلا اسماً جديدا لا ارتباط له بتاريخ المنطقة أو أحوالها الاجتماعية أو الثقافية ، ولم يأت

الاسم "بلدية النسيم" إلا بما يدل على الهواء العليل. لذا فإن خسارة كبيرة –في رأي هذا الفريق– قد نزلت بسبب هذا التعديل وعلى العكس منه –وحسب أصحاب الرأي– فإن الكيان الصهيوني قد عمد إلى البلدات العربية المحتلة فغيّر أسما ءها إلى أسماء عبرية لها مدلولات مهمة بالنسبة لليهود.

5– المؤسسة التعليم يةِ: وهذا يشمل رياض الأطفال والمدارس والجامعات ، وللمؤسسة التعليمية دور رئيس في تنمية الوعي اللغوي وفي تشكيل سياسة لغوية هادفة إلى لغة عربية سليمة لدى النشء وطلبة المدارس والجامعات. فالمربون والأساتذة في المدارس والجامعات هم القادة اللغويون وراسمو السياسات اللغوية الفعّالة. فإذا صلحت رياض الأطفال والمدارس والجامعات، صلحت المجتمعات وساهمت اللغة في إيجاد نهضة علمية وصناعية يدرك أثرها القاصي والداني. فرياض الأطفال هي الحاضنات اللغوية الأولى والمدارس والجامعات هي المستنبتات التي تنشئ غرسا لغويا يخلق تجانساً في شتى مجالات الحياة لا تغايراً يعيق النهضة والتطوّر. فالمجتمعات المتجانسة لغويا متجانسة اقتصاديا واجتماعيا وغير ذلك.

6– دور المؤسسة القانونية والقضائية: القضاء ركن أساسي في بناء وتكوين الدولة ولغة القضاء والقانون ، وهي الوسيلة التي يتم فيه المقاضاة والمحاكمة، وكم تلعب اللغة في كسب قضية أو خسارة أخرى! إن لغة القضاء والقانون لغة لها طابعها وخصائص ها، من ملكها ملك خيراً وفيراً ومن خسرها خسر الكثير. إن القضاء والعاملين في القضاء هم النماذج القدوة التي يقتدى بهم عامة الناس ورواد المحاكم ، وإن فقه اللغة القانوني والقضائي (Forensic Linguistics) أصبح من العلوم اللغوية الحديثة التي تدرّس على نطاق واسع لما لهذا العلم من أهمية في إرساء الحق والعدل لدى المتخاصمين في المحاكم أو في المجتمعات.

7- دور المؤسسة العسكرية والأمنية اللغوي: إن المجال العسكري والأمني واسع وله أركانه من حيث مستخدمي اللغة بين القادة والأفراد، وظهرت حديثا أبحاث حول المصطلحات العسكرية المستخدمة لدى الجنود، وأصبح الأمن اللغوي لا يقل أهمية عن باقي أنواع الأمن الأخرى كالأمن العسكري والاقتصادي والوطني والاجتماعي. حيث يركز الأمن اللغوي على نقاط الضعف ومهددات الوضع اللغوي السليم ودور اللغة في الأمن لأن الحروب القادمة هي حروب لغوية لا حروب عسكرية.

8- دور المؤسسات الرسمية الخاصة اللغوية: وهنا نتحدث عن دور الحكومة الرسمي في تبني خطط وسياسات لغوية متزنة تقوم على أساس أن اللغة الوطنية هي الأساس ولا تطغى عليها اللغات الأجنبية أو تقوم بدورها. وإن القطاع الخاص هو الرديف اللغوي للقطاع العام والمكمل له. ويشمل هذا المجال الإعلام المرئي والمسموع، والوزارات ورئاسة الوزراء والحكومات المحلية وغرف الصناعة والتجارة وغيرها من القطاعات.

إن المؤسسة الرسمية والقطاع الخاص يساهمان في تشكيل سياسة لغوية متزنة تركز على اللغة الوطنية ، ولا تهمل دور اللغات الأجنبية لتلبية حاجات الوطن.

9- دور مؤسسة النقابات المهنية اللغوي: تمثل النقابات المهنية الجسم الواعي الذي يقود الحراك العلمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي واللغوي. والنقابات المهنية تحتوي على قادة الفكر الذين يمثلون قادة لغويين أيضاً.

لقد عقدت النقابات المهنية العديد من الندوات والمؤتمرات التي تركز على تعريب العلوم والتخطيط اللغوي الآمن الذي يتمحور على أن الإبداع لا يتم إلا باللغة الأم، وهي العربية السلمية، بالإضافة إلى أهمية اللغات الأجنبية.

دور البرلمان الأردني في التخطيط اللغوي (التعريب)

يشير لاسويل (3: 1936) إن دراسة السياسة تُعنى بدراسة التأثير والأشخاص المؤثرين ؛ لذا فدراسة السلطة حيوية في العلوم السياسية، من هم المؤثرون في عملية التعريب؟ بالنسبة للاسويل فهم الذين يحصلون على أكثر ما يمكن الحصول عليه...إنهم النخبة، أما البقية فهم العامة (3: 1936) لذا فالسياسة تحدد "من يحصل على ماذا ومتى وكيف".

يعتبر مجلس الأمة في الأردن الكيان السياسي الذي يقرر تطبيق عملية التعريب، وبالمكان فهم العلاقة بين التعريب والسياسة من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية: من المستفيد من التعريب؟ ما هي فوائد التعريب؟ متى يكون التعريب مجدياً؟ ما هي الوسائل التي يستخدمها مجلس الأمة للحفاظ على حماية سلطته على عملية التعريب؟

عندما يعمل التعريب كرمز للماضي المجيد أو كرمز للعباقرة النادرين فإن النخبة ونظراءهم سيستخدمونه للحصول على الشرعية باسم الأصالة والتقاليد، إن وصف لاسويل المختصر "من يحصل على ماذا أو متى وكيف" يوفر لنا إطار ا لدراسة التعريب كحالة من حالات التخطيط اللغوي.

يرتكز التخطيط اللغوي على صناعة القرار التي تحدد الاستخدام اللغوي في المجتمعات اللغوية، ويشير إيستمان (1983) إلى أن أحد الأساسيات التي يركز عليها التخطيط اللغوي هو دور متخذي القرار في تبني ودعم وترويج لغة معينة في مجتمع لغوي محدد ، ويلاحظ لاوري (1982) عدم إمكانية حصول إصلاح لغوي بغياب السلطة المؤثرة على الأمة ، وفي حالة التعريب فإن السلطة موجودة ، ولكن السؤال الحقيقي هو فيما إذا كانت تحبذ التعريب أم لا (مقتبس في الأبيض 1985: 360).

إن مثل هذه الآراء تدل على أن التعريب في الأردن وبالمثل في دول عربية أخرى سوف لن ينجح دون دعم صانعي القرار، وبكلمات أخرى فإن المخططين اللغويين بإمكانهم أن يكونوا معربين ومخططين ومصلحين ناجحين، ولكن صانعي القرار فقط كالقادة السياسيين وأعضاء المجلس النيابي بإمكانهم أي يكونوا مشرّعين لعملية التعريب، إن قراراتهم بطبيعتها يغلب عليها الطابع الإجباري.

في الأردن يمثل مجمع اللغة العربية والجهات المسؤولة عن التعريب الأفراد الذين يعملون خارج المجامع اللغوية الرسمية ، بينما يمثل أعضاء البرلمان (كصانعي القرار) سلطة التطبيق ويعتبر دور أعضاء المجلس النيابي الداعم للقرارات المتعلقة بالتعريب أكثر الخطوات الحاسمة في التبني والترويج والمحافظة على التعريب.

مشكلة الدراسة:

من المعروف أن السلطات السياسية الوطنية تمارس مسؤولية التخطيط، ومن ثم تحدد نوع التخطيط الذي يخدم الحاجة إلى سياسات محددة (فيشمان، 1977) كالسياسية والاقتصادية واللغوية والتعليمية وغيرها يشير العبد الحق (1989 :29) إلى أن:

الدراسات السابقة حول التخطيط اللغوي في الأردن تشير إلى وجود عدم تنسيق بين مجمع اللغة العربية في الأردن وسلطات الجامعات الأردنية ، لدرجة عدم وجود إجبار للجامعات على تبني ما قام مجمع اللغة العربية بتعريبه، وبالإمكان سد هذه الفجوة بكل بساطة عن طريق إرادة سياسية للحكومة الأردنية ممثلة بالسلطة التشريعية، بحيث يطلب من الجامعات تبني منجزات مجمع اللغة العربية، ولا يقل عن ذلك أهمية انخراط الجامعات الأردنية ومشاركة مجمع اللغة

العربية بهذه العملية، وبدون هذا التعاون وبلا القرارات السياسية فإن محاولات مجمع اللغة العربية من المحتمل أن لا تكون فعالة.

ونتبين مما سبق أن العبد الحق يبلور الحاجة إلى القرار السياسي لسد الفجوة بين ما هو معرب والجامعات التي تعتبر إحدى المستهلكين المحتملين، وفي مثل هذه الحالة يجب التركيز على استخدام اللغة العربية كلغة للتدريس في كليات العلوم في الأردن.

في الحقيقة إن إيمان هؤلاء المؤلفين بأن اهتماماً بسيطاً قد حظي به دور السلطة في تبني التعريب في الأردن قد جعل الباحث يي يقوم ان بمثل هذا البحث لدراسة توجهات أعضاء السلطة التشريعية التي يمثلها المجلس النيابي الأردني بالنسبة لعملية التعريب في الأردن.

أهمية الدراسة:

تظهر الحاجة لمثل هذه الدراسة حقيقة أن معظم الأفراد المعنيين بالتخطيط اللغوي في الأردن هم إما قليلو الاهتمام بدور السلطة بتبني التعريب، أو غير مدركين للصعوبات التي تواجهها عملية التعريب بدون دعم السلطة ممثلة بالسلطة التشريعية في هذه الدراسة.

بالإضافة لذلك توضح الدراسة الحاجة إلى قرار سياسي لمزيد من تطوير عملية التعريب في الأردن ، ومن الممكن أن تكون ذات أهمية لأولئك المهتمين بالتخطيط اللغوي ليس فقط في الأردن وإنما للمهتمين بمواضيع مشابهة في دول العالم الثالث.

التخطيط اللغوي للغة العربية (التعريب)

إن مصطلح التعريب بمفهومه الحديث هو أحد الموضوعات التي تم مناقشتها مؤخراً ، وقد ظهر بعد أن نالت الدول العربية استقلالها بعد الاستعمار، فقد كان

التعريب رمزاً للاستقلال التام، وقد كان الهدف مبدئياً هو استبدال لغة وثقافة وأفكار المستعمر بلغة وثقافة وأفكار العرب.

ولقد انعكس هذا الهدف في آراء الباحثين في مجال التعريب، ولتوضيح أوجه التعريب المختلفة، فإن هذا الجزء يركز على المواضيع الآتية: تعريف التعريب وأبعاده، والتعريب ولغة التدريس، والتعريب واللغة الأجنبية، والتعريب في الأردن (دور مجمع اللغة العربية).

تعريف التعريب:

عرف التعريب بطرق مختلفة، وفي اللغة الإنجليزية تستخدم كلمت ا "Arabization" و "Arabacization"، الثانية كما أظهر عبد الحق (29: 1989) كلمة مشتقة لغوياً من "Arabic" وهي اللغة العربية لذا فهي تركز بطريقة أدق على فكرة التخطيط اللغوي للعربية، بينما كلمة "Arabization" تُنسب للعرب بمعنى الشعب والثقافة العربية.

وفيما يأتي بعض من التعريفات لمصطلح التعريب التي ظهرت في الدراسات المتعلقة بالتخطيط اللغوي للعربية:

1- يعرف بن عابدي (1980: 111) التعريب بأنه "الجهد الدؤوب في نشر استخدام اللغة العربية الفصحى".

2- يرى نعمان (1981: 14، 15) مصطلح التعريب "وسيلةً للتحرر والتحديث لتحقيق هدف الاستقلال الوطني والثقافي والسياسي على المستوى العربي".

3- يظهر حمّود (1982: 8، 9) وجهين مختلفين للتعريب ؛ وهما شكل التعريب وحالته ، فالسابق يدل على "ترميز الشكل وتوضيح الوظائف، بينما يدل اللاحق على كل القرارات المتعلقة باستخدام اللغة العربية وتوظيفها في المجالات

الرسمية وغير الرسمية" ، ويندرج تحت حالة التعريب "القرارات المتعلقة باستخدام اللغة العربية في المدارس الحكومية وفي الخطابات والوثائق الرسمية وفي وسائل الإعلام وفي الشواخص المرورية....إلخ".

4- ويشير سيدي (1982: 38) إلى أن التعريب يعود إلى مجالين:

الأول: التعريب في دول المشرق العربي والذي يدل على الانفتاح اللغوي من خلال استعارة بعض المصطلحات الأجنبية ، أو من خلال إعادة إحياء واستخدام بعض الاستخدامات القديمة للغة نفسها، **والثاني:** التعريب في دول شمال أفريقيا العربية وهذا يتضمن الآتي:

أولاً: استخدام اللغة العربية بدلاً من الأجنبية في مجالات الحياة كافة.

ثانياً: تحديث وتوضيح المفردات.

ثالثاً : جعل اللغة العربية اللغة الوحيدة في الإدارة وفي الأنشطة اليومية على اختلافها.

رابعاً: مخالفة ورفض كل من يعارض التعريب.

خامساً: جعل اللغة العربية لغة القلب والوطن. (اقتباس من عبد الحق 1998)

5- وذكر بن طحيلة (1983: 122-3) أن التعريب في المغرب عبارة عن "عملية تتضمن مغربية التفكير عربية اللغة وإسلامية الروح بهدف جعل اللغة العربية لغة التدريس الوحيدة في المدارس المغربية".

6- يعرف غريب (1983: 110-2) التعريب بأنه "عملية إدخال اللغة العربية في النظام التعليمي، وهذا يمثل حركة وطنية سياسية".

7- يعرف سيرليس (1985: 211) التعريب "كوسيلة لاتحاد الأخوة العرب وأشخاص آخرين يجمعهم حب الحرية وتحريرهم من نير الاستعمار".

8- يظهر الخفافي (1985: 152-2) أن التعريب "يمتلك تعريفين مميزين ؛ أولاً: استخدام القواعد لهذا المصطلح للإشارة إلى الاستعارة للمصطلحات اللغوية وإدماجها باللغة العربية، ثانياً: استخدام كل إجراءات تكوين الكلمات لتحديث وإثراء اللغة العربية وجعلها لغة قادرة على التخاطب والتدريس بشتى أشكال التبادل الثقافي في مختلف المجالات وعلى مختلف الأصعدة".

9- ويذكر المولودي (1986: 121) أن "التعريب... بمفهومه العام يدل على الرعاية والاستخدام الحثيث للغة العربية كلغة للعرب كافة، ووسائل اتصالهم المكتوبة والمحكية، إن هذه الفكرة تغطي مواضيع أوسع مثل اللغة والوطنية، اللغة كوسيلة للتدريس ولغة البحث العلمي ولغة الإدارة ولغة الأنشطة الاجتماعية...ويدل مصطلح التعريب على دمج وتكامل المصطلحات التقنية والعلمية الأجنبية بالاستعارة والترجمة...".

10- ويشير علي (1987: 86) إلى استخدام التعريب كوسيلة لزيادة المصطلحات "بحيث أن العناصر اللغوية ذات الأصول الأجنبية يتم تقريبها واستخدامها في اللغة".

11- وقد وضع غنيم (1989: 64-5) ثلاثة معان للتعريب وهي: "أولاً: دمج المصطلحات الأجنبية من خلال متابعة الطرق المتوفرة في اللغة العربية" "ثانياً: الترجمة المباشرة من اللغة الأجنبية للعربية من خلال عملية ترجمة المقطع بالمقطع ("3" Caluqe)- نشر اللغة العربية بشكل مقصود لتستخدم في كافة المستويات الشخصية والوطنية والعالمية".

12- ويشير العبد الحق (1989: 19) إلى أن "التعريب ينظر إليه على أنه بمثابة نشاط للتخطيط اللغوي، وهو يهدف إلى حل مسألة لغوية من خلال أخذها مكان اللغة الإنجليزية (لغة الاتصال الأوسع) على المستوى الجامعي".

13- ويعرّف العبد الحق (1998) التعريب بالجهود الواعية للتأثير على سلوك الآخرين آخذين بعين الاعتبار مكانة (status) ومحتوى (corpus) واكتساب العربية (acquisition).

تدل هذه التعريفات بشكل واضح على أن عملية التعريب عبارة عن عملية متعددة الأبعاد تحكمها المجالات اللغوية والسياسية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية والنفسية بالإضافة للثقافية.

مجالات التعريب:

سنتعرف ونناقش ثلاثة مجالات رئيسية للتعريب وهي: محتوى (corpus) التعريب، ومكانة (status) وحالة التعريب، واكتساب (acquisition) التعريب.

تعريب المضمون والمحتوى (Corpus Arabicization)

يعتبر محتوى التعريب أحد التقاليد القديمة الممتدة لفترة ما قبل الإسلام حين كانت العملية عبارة عن استعارة للكلمات والترجمة ، ففي القرن التاسع عشر كانت مهمتها الأساسية هي إعادة إحياء وتحديث اللغة العربية من خلال دمج المظاهر اللغوية والثقافية الحديثة للغرب ، وذلك عن طريق "الاستعارة والترجمة والعمليات اللغوية كالاشتقاق والقياس والنحت" (ستيكفتش 1970 في الأبيض 1986: 104).

ومن الممكن مساواة مصطلح محتوى التعريب لمصطلح التعريب اللغوي ، إذ إن الأخير تم استخدامه مؤخراً، وبالنسبة للأخضر (1974، في الأبيض، 1986:

104) فإن التعريب اللغوي له هدفان رئيسيان: "المقايسة" (standardization) و"التطوير" (development) ونعني بالتطوير هنا العملية التي تصل بها اللغة لمرحلة حيث تمتلك بها القدرة على مواكبة كل احتياجات الحياة العلمية والتقنية الحديثة"، ويشير حمّود (1982: 67) إلى أن التعريب اللغوي مبني على أساس مذهب يعتقد بعدم كفاءة اللغة العربية من وجهة نظر اختصاصيين لغويين وتربويين، فهم يؤمنون بوجود إعاقة أساسية التعريب.

ويقول الأخضر (1974) إن "أكثر المشاكل الطارئة في محتوى (corpus) لمكانة (status) التعريب هي المتعلقة بالمصطلحات العربية ونظام الكتابة (اقتبس في الأبيض 1986: 104)، وعلى الرغم من ذلك فقد بحثوا عن الحل من خلال تطوير المفردات.

ويشير العبد الحق (1998) إلى أن شكل التعريب يعني المسائل اللغوية المتعلقة بالتعريب ، وتتضمن أعمال معينة مثل ابتكار كلمات جديدة وإصلاح الإملاء وتبني رموز علمية جديدة، وقد أضاف أن "مقايسة" (standardization) المصطلحات و"رعاية" اللغة العربية و"الاختيار" من أشكال بديلة و"توضيح المفردات" و"التحديث" و"الترميز" كلها عينات وأمثلة على شكل التعريب.

تعريب المكانة (Status Arabicization)

وتعني حالة تعريب النصوص باللغة العربية كاللغة الوطنية الرسمية للعرب "وتتألف علمية النهضة اللغوية من اختيار رسمي مراع (جعفر " 1966" اختيار الصيغ) ليحل مكان اللغة الأجنبية وجعل العربية تقوم بكل الأعمال التي كانت تقوم بها اللغة السابقة" (الأبيض، 1985: 99) ويضيف الأبيض أن السياسات في

التخطيط اللغوي يجب تشكيلها في الدستور في عدد من "أعمال المجلس النيابي والدورات الوزارية وملاحظات واتفاقيات وزراء عدة".

لذا فهي تعني تفويض اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإيطالية والإسبانية) ، أو لهجات اللغة (المدنية والبدوية والقروية والعامية والفصحى) للوظائف المعطاة مثل الرسمية والإقليمية والاتصالات الأوسع والعالمية والمواد التعليمية المدرسية الأدبية والدينية (ستيوارت 1968).

اكتساب التعريب (Acquisition Arabicization)

إن اكتساب التعريب هو عبارة عن عملية تعليم وتعلم ونشر اللغة العربية بالإضافة إلى تبني التعريب (العبد الحق " 1998") ويتألف هذا التعريف من جانبين رئيسيين لاكتساب التعريب أولهما وهو دور المدارس والمعاهد المتخصصة بنشر اللغة العربية بين متحدثيها بالإضافة لغير الناطقين للغة العربية (كون اللغة العربية لغة أجنبية تعلموها).

أما الجانب الثاني فهو أهمية تبني التعريب بدءاً من الشارع، حيث يحدث بالعادة معظم الاكتساب اللغوي ، ومن ثم إلى المعاهد الرسمية المخولة والمنظمة (وهي في العادة المدارس والجامعات ومراكز اللغة) ، وتقوم القرارات السياسية بدعمها فيما إذا أريد إنجاحها، ونحن نؤمن بأنه لو تم تأمين هذين الجانبين ، فمن الممكن نجاح اكتساب التعريب ليس فقط على المستوى الوطني ، بل وعلى المستوى العالمي.

وتم تبرير تقديم التخطيط للاكتساب اللغوي كمجال ثالث للتخطيط اللغوي وفقاً لما يلي (كوبر 1989: 33)، أولاً: التخطيط لزيادة عدد استخدامات اللغة ، وهذا يأتي ضمن مجال تخطيط لحالة اللغة، ولكن عملية التخطيط لزيادة عدد المستخدمين، وهي الوظيفة والشكل التي يعكسها تخطيط الحالة أو تخطيط الشكل يؤثر ويتأثر بعدد مستخدمي لغة معينة ، لذا فتخطيط الاكتساب اللغوي بالإضافة إلى تخطيط الحالة وتخطيط الشكل ضرورية لإنجاح عملية التعريب.

التعريب ولغة التدريس:

إن أفضل لغة للتدريس هي "بلا شك اللغة الأم لأنها أكثر وسيلة طبيعية لإيصال أفكار الفرد والطريقة الأسهل للتعبير عن المشاعر" (غريب 1983: 109)، إن مثل هذا الاقتراح يجد رواجاً واتفاقاً كبيراً بين معظم الباحثين في مجال التربية والتخطيط اللغوي، فعلى سبيل المثال يعتقد لابوف (في غريب 1983) أن كثيرا من الطلاب السود وأبناء الطبقة العاملة يفشلون بسبب الاختلافات التي تظهر بين اللغة الرسمية التي هي لغة المدرسة ولهجتهم الإنجليزية الخاصة بهم في الولايات المتحدة الأمريكية.

هدف الدارسة:

يطرح البحث الأهداف الآتية:

1- تحديد توجهات أعضاء المجلس النيابي المتعلقة بالتعريب في الأردن ، وهنا يجب التركيز على أن الفلسفة أو التوجهات أو العقيدة السياسية التي يحمله أعضاء المجلس النيابي ذات أهمية أساسية في تحديد المناخ الملائم لتبني وترويج التعريب.

2- دراسة مدى الالتزام العلمي بين أعضاء المجلس النيابي، وذلك لوجود هوة دائمة بين النظرية والتطبيق، إن مثل هذه المعلومات بإمكانها إظهار كمية الدعم والتشجيع الذي يوفره أعضاء المجلس النيابي لقرار (قانون لاستخدام اللغة العربية) تطبيق التعريب.

أسئلة الدراسة:

لقد تم إجراء هذا البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- هل هناك صعوبات تواجه التعريب من وجهة نظر السلطة التشريعية؟

2- هل ستدعم السلطة التشريعية القرارات المتعلقة بالتعريب في الأردن؟

3- هل ترى السلطة التشريعية التعريب كوسيلة لإعادة إحياء الهوية والإرث العربي في العلوم والأدب والفن؟

4- هل ترى السلطة التشريعية عملية التخطيط اللغوي للعربية ودعم التعريب حاجة لا بد من تلبيتها؟

5- هل ستقوم السلطة التشريعية بدعم قانون يجبر "المستهلكين" (انظر 106) لتبني ما قام مجمع اللغة العربية بتعريبه من مصطلحات؟

6- هل ترى السلطة التشريعية استخدام اللغة الأجنبية في التكنولوجيا والأعمال والصناعة والسياحة والتجارة كدليل على التطور؟

7- هل يفضل أفراد السلطة التشريعية استخدام اللغة الأجنبية في حياتهم؟

8- هل توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ردود المسؤولين على الأسئلة المذكورة أعلاه وفقاً للمتغيرات الديمغرافية: العمر والتعليم والانتماء الحزبي

والعقيدة السياسية وعدد الدورات البرلمانية والسلطة (النواب والأعيان) واللغات التي يتقنونها؟

التعريفات الإجرائية:

استخدمت التعريفات الآتية لغرض الدراسة:

أولاً: "المستهلكون" وتعني كليات العلوم في الجامعات الأردنية، وتعني أيضاً كل الأفراد في مجالات التجارة والأعمال والسياحة والتربية الذين يتأثرون بشكل مباشر أو غير مباشر بالتعريب.

ثانياً : "السلطة التشريعية" وتعني النواب والأعيان في المجلس النيابي الأردني.

ثالثاً: "المجمع" وهو "مجمع اللغة العربية" وهو الكيان الحكومي المسؤول عن شؤون اللغة العربية بما فيها التعريب.

عينة الدراسة وأداة الدراسة:

يتكون مجتمع هذه الدراسة من كافة أفراد مجلس الأمة (النواب والأعيان) في الأردن، وتتكون الأداة من استبانة تتكون من أربع صفحات مبنية على استبانة قام بتطبيقها العبد الحق (1986، 1989، 1993) كتبت باللغة العربية ، وتطلب من المشتركين وضع درجات لسلسلة من الجمل مستخدمة مقياس ليكرت تتدرج من لا أوافق بشدة (1) إلى أوافق بشدة (5).

قسمت الاستبانة إلى جز أين؛ الجزء الأول ويتألف من سبعة متغيرات شخصية وديمغرافية لغايات المقارنة، أما الجزء الثاني فيتألف من 45 جملة تهدف لدراسة آراء الأفراد المستهدفين المتعلقة بتوجهاتهم المتعلقة بالتعريب في الأردن.

الصدق والثبات:

ومن أجل أن تناسب الأداة (الاستبانة) هدف الدراسة، فقد قام الباحثان بتعديل بعض الفقرات وأضافوا أخرى بحيث تعكس أهداف وأسئلة الدراسة، وقد طلب من مختصون أكفياء قراءة وتقييم الاستبانة للتأكد من مدى صدقها، ومن ضمن هؤلاء المختصين كان الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة (رئيس سابق للجامعة الأردنية ورئيس مجمع اللغة العربية)، والأستاذ الدكتور عبد المجيد نصير (أستاذ الرياضيات في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية وعضو مجمع اللغة العربية) ، والدكتورة ربى بطاينة (أستاذ دكتور في كلية التربية، جامعة اليرموك)، وتم أخذ توصياتهم بعين الاعتبار قبل توزيع الاستبانة.

وبالمثل من أجل التأكد من مدى ثبات الاستبانة تم تطبيق الأداة على ستة أعضاء اختيروا من المجموعتين بطريقة عشوائية وعدلت الاستبانة في ضوء النتائج، وقد أظهرت الاستبانة ثباتاً داخلياً ، حيث حققت معادلة كرونباخ ألفا عند (α=0.83) من أجل احتساب الاتساق الداخلي بين الفقرات.

توزيع الاستبانة:

بعد الحصول على التصريح اللازم لإجراء هذا البحث في مجلس الأمة، تمت زيارة عينة الدراسة لمدة ثلاثة أشهر بشكل منتظم، وخلال هذه الفترة قام الباحثان

بإجراء مكالمات هاتفية ومقابلة أعضاء المجلس (الأعيان والنواب) شخصياً من أجل وضع الترتيبات لتوزيع الاستبانات.

لقد قام الباحثان بتوزيع الاستبانات وتسليمها شخصياً لتشجيع أفراد عينة الدراسة على ملء الاستبانة، إن مثل هذه الوسيلة التفاعلية في الإجابة عن معظم الاستبانات سمحت للباحث بأن تكون هناك علاقة وطيدة بينه وبين أفراد مجتمع الدراسة، لذا فقد تم تحفيزهم للإجابة عن الاستبانة، وقد سمحت هذه الطريقة للباحث إجراء دراسة متعمقة لتوجهات أعضاء مجلس الأمة بالنسبة للتعريب في الأردن، فقد قام بعض أفراد عينة الدراسة بتعبئة الاستبانة فور تسلمها بحضور الباحثين، واختار آخرون أخذ الاستبانة معهم وتعبئتها ومن ثم إعادتها.

ومن بين 47 استبانة أعيدت تم استثناء واحدة لعدم اكتمالها، وقد كان معدل تجاوب المجموعتين (مجلسي الأعيان والنواب) 61% ونسبة الاستجابة للمجموعتين: 71% عند النواب و40% للأعيان.

مخطط البحث:

تتضمن متغيرات الدراسة ما يلي:

أولاً: متغيرات مستقلة تتضمن العمر والمستوى التعليمي والانتماء الحزبي والعقيدة السياسية واللغة الأجنبية المتقنة والسلطة (النواب والأعيان)، وعدد الدورات البرلمانية.

ثانياً: المتغيرات بحيث تم تقييمها مع الفقرات المتعلقة بكل متغير، وقد كانت كالآتي:

1- الصعوبات التي تواجهها عملية التعريب؛ الفقرات 14، 17، 21،41، 42.

2- دعم القرارات المتعلقة بالتعريب؛ الفقرات 2، 4، 8، 9، 13 ،22، 26.

3- التعريب كوسيلة لإعادة إحياء الهوية والإرث العربي في العلوم والأدب والفن ؛ الفقرات 6، 7، 12، 15، 37، 43.

4- المعربون ودعم اللغة العربية؛ الفقرات 1، 25، 28، 29، 30، 31، 33، 34.

5- قانون اللغة العربية، الفقرات 3، 5، 10، 11، 16، 19، 27، 36، 39.

6- استخدام اللغة الأجنبية في الأعمال؛ الفقرات 18، 20، 24، 32، 35، 38.

7- استخدام اللغة الأجنبية في مجالات الحياة اليومية؛ الفقرات 23، 40، 44، 45.

- توزيع الدرجات.

تحليل المعطيات:

تمت معالجة المعلومات التي حصلنا عليها من الاستبانة باستخدام حزمةٍ SPSS، بالإضافة إلى النسب المئوية التي استخدمت في الجداول والمتعلقة بتوزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية ، وقد تم استخدام الإجراءات الإحصائية لبيان أسئلة الدراسة:

1- استخدمت المتوسطات والانحرافات المعيارية للإجابة ع ن السؤال الأول حتى السابع ، وهنا تم ترتيب الردود بثلاثة مستويات للموافقة: مرتفع (المتوسط = 3.5- 5) متوسط (المتوسط = 2.5- 3.5) ومتدنٍّ (المتوسط = 1- 2.5).

2- أما بالنسبة لاختباري " T" و "F" فقد تم استخدامها للإجابة ع ن السؤال 8، وكان الهدف من ذلك اكتشاف فيما إذا كان ت هناك فروق ذات دلالة بين إجابات مجتمع الدراسة عن الأسئلة من 1 إلى 7 تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية

(العمر، المستوى التعليمي، الانتماء الحزبي، العقيدة السياسية، والسلطة، النواب والأعيان)، عدد الدورات البرلمانية، واللغة الأجنبية المتقنة.

3- وقد تم استخدام إجراء نيومن كولز لمعرفة أي مجموعة تحبذ فكرة التعريب.

النتائج ومناقشتها:

يركز أول بعد من أبعاد التحليل على توزيع مجتمع الدراسة حسب متغيراتهم الديمغرافية (العمر، المستوى التعليمي، الانتماء الحزبي، العقيدة السياسية، اللغات المتقنة، السلطة "النواب والأعيان"، وعدد الدورات البرلمانية) وتفسر الجداول من (1) إلى (7) هذا التوزيع، أما البعد الثاني: المتوسطات والانحرافات المعيارية التي تم حسابها للإجابة عن الأسئلة (1) إلى (7)، ويركز نفس الجزء على إجابات كل من أعضاء مجلسي النواب والأعيان لغايات المقارنة.

أما آخر جزء فيتعلق بالاختلافات إن وجدت بين إجابات مجتمع الدراسة عن الأسئلة (1-7) آخذة بعين الاعتبار المتغيرات المذكورة سابقاً.

توزيع مجتمع الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية:

الجدول (1) توزيع مجتمع الدراسة وفقاً للعمر

السلطة	السلطة التشريعية		مجلس الأعيان		مجلس النواب	
العمر	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
40-30	5	6.8	0	0	5	8.8
50-41	25	35.2	0	0	25	43.8
فوق الـ50	43	58.9	16	100	27	47.4
المجموع	73	100	16	100	57	100

يظهر الجدول (1) توزيع مجتمع الدارسة وفقاً لمتغير العمر، ويشير الجدول إلى أن 58.9% من مجتمع الدراسة أعمارهم فوق الـ 50 سنة، وتظهر أيضاً أن معظم أفراد مجتمع الدراسة يتمركزون في الفئتين الأكبر سناً (41-50 وفوق الـ50)، كل أفراد مجتمع الدراسة في مجموعة الأعيان تندرج أعمارهم تحت فئة فوق الـ 50 بنسبة (100%) ويعزى ذلك لحقيقة أن هؤلاء الأعيان يتم تعيينهم لخدمتهم الطويلة التي تمتاز بولائهم وإنجازاتهم العظيمة بعد عمر الـ 40، وظهرت أصغر فئة من مجتمع الدراسة بين النواب ففيها 5 أفراد ضمن فئة عمر من 30-40.

المستوى التعليمي:

الجدول (2) توزيع مجتمع الدراسة وفقاً لمستواهم التعليمي

السلطة / المستوى التعليمي	السلطة التشريعية		مجلس الأعيان		مجلس النواب	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
دبلوم وما دونه	14	19.2	3	18.8	11	19.3
بكالوريوس أو دبلوم عالي	33	45.2	6	37.4	27	47.4
ماجستير	11	15.1	3	18.8	8	4
دكتوراه	15	20.5	4	25	11	19.3
المجموع	73	100	16	100	57	100

إن نظرة سريعة على الجدول (2) تظهر أن حاملي شهادة البكالوريوس أو الدبلوم العالي هم الفئة الأكثر تكراراً بين مجتمع الدراسة بنسبة 45.2%، وهذه حقيقة واضحة بالنسبة لمجموعتي مجتمع الدراسة (النواب والأعيان) بنسبة 47.4% للنواب، ونسبة 37.4% للأعيان.

بالإضافة لذلك فإن الجدول يُظهر أن نسبة 25% من الأعيان يحملون شهادة الدكتوراه، إن هذه النسبة أكبر من نسبة النواب الحاملين لشهادة الدكتوراه التي تبلغ 19.3%.

الانتماء الحزبي:

الجدول (3) توزيع مجتمع الدراسة وفقاً لانتمائهم الحزبي (إن وجد)

السلطة	السلطة التشريعية		مجلس الأعيان		مجلس النواب	
الانتماء الحزبي	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
المنتمون حزبياً	13	17.8	2	12.5	11	19.3
غير المنتمين حزبياً	60	82.2	14	87.5	46	80.7
المجموع	73	100	16	100	57	100

يُظهر الجدول (3) توزيع مجتمع الدراسة وفقاً لانتمائهم الحزبي ، وهذا دليل على أن نسبة 82.2% من مجتمع الدراسة لا ينتمون لأحزاب سياسية، وفي الواقع إن هذه النسبة أعلى مما هو متوقع ، بينما نجد أن نسبة 17.8% من مجتمع الدراسة ينتمون لأحزاب سياسية ، وهي نسبة لا تذكر أمام سابقتها 82.2%، ويظهر الجدول (3) أن نسبة 87.5% من الأعيان ليسوا منتمون حزبياً ، بالمقارنة مع نسبة النواب الذين لا ينتمون للأحزاب التي تبلغ 80.7% وهذا يظهر أن النواب لديهم انتماءات حزبية أكبر من تلك التي عند الأعيان.

العقيدة السياسية

الجدول (4) توزيع مجتمع الدراسة وفقاً لعقائدهم السياسية

السلطة	**السلطة التشريعية**		**مجلس الأعيان**		**مجلس النواب**	
العقيدة السياسية	**التكرار**	**%**	**التكرار**	**%**	**التكرار**	**%**
قومية	35	47.9	11	68.8	24	42.1
الإسلامي القومي	7	9.6	1	6.2	6	10.5
الإسلامي	12	16.4	1	6.2	11	19.3
شيوعي	3	401	2	12.5	1	1.8
علماني	5	6.8	1	6.2	4	7
عقائد سياسية أخرى	11	15.1	0	0	11	19.3
المجموع	73	100	16	100	57	100

يظهر الجدول (4) توزيع مجتمع الدراسة وفقاً لعقائدهم السياسية، ومن الجلي أن العقيدة القومية تمثل الأغلبية ، فهم يشكلون 47.9% من مجمل مجتمع الدراسة، وهذا يمثل نصف مجتمع الدراسة، كما يظهر الجدول أن نسبة 16.4% إسلاميون، أما نسبة الفئة الشيوعية والفئة العلمانية هي 4.1% و6.8% على التوالي، وهذا يعكس السياسات القومية في الأردن كدولة إسلامية قومية، ويظهر الجدول أن 9.6% من مجتمع الدراسة تمثل فئة الإسلامي القومي، وتظهر هناك نسبة 15.1% من مجتمع الدراسة (11 فردا) ينتمون لعقائد سياسية أخرى، مثل المستقلين والوسطية...إلخ.

عدد الدورات البرلمانية

الجدول (5) توزيع مجتمع الدراسة وفقاً لعدد الدورات البرلمانية

السلطة	السلطة التشريعية		مجلس الأعيان		مجلس النواب	
الدورات البرلمانية	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
دورة واحدة	48	65.8	8	50	40	70.2
2-4 دورات	23	31.5	6	37.5	17	29.8
أكثر من 5 دورات	2	2.7	2	12.5	0	0
المجموع	73	100	16	100	57	100

يظهر الجدول (5) توزيع مجتمع الدراسة وفقاً لعدد الدورات البرلمانية ؛ 65.8% من مجتمع الدراسة يقعون تحت فئة دورة برلمانية واحدة وهي أعلى فئة، بينما هناك ما نسبته 2.7% من مجتمع الدراسة انتخبوا لأكثر من 5 دورات وهي الأقل، أما نسبة 31.5% فهي تمثل نسبة مجتمع الدراسة الذين مروا بـ 2 إلى 4 دورات برلمانية.

إتقان لغة أجنبية

الجدول (6) توزيع مجتمع الدراسة وفقاً لإتقان لغة أجنبية

السلطة / الفقرة	السلطة التشريعية		مجلس الأعيان		مجلس النواب	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
لا يتقن لغتين أو أكثر	59	80.8	11	68.8	48	84.2
إتقان ضئيل للغتين أو أكثر	2	2.7	1	6.2	1	1.8
إتقان جيد للغتين أو أكثر	12	16.5	4	25	8	14
المجموع	73	100	16	100	57	100

يُظهر الجدول (6) توزيع مجتمع الدراسة وفقاً لمعرفتهم بلغة أجنبية أو أكثر ودرجة الطلاقة، إن مثل هذه المعلومات مهمة لغوياً ، إذ إن الفرد من مجتمع الدراسة الذي يتقن لغة أجنبية بالإضافة للإنجليزية من المتوقع أن يكون له توجه يُفضل استخدام اللغة الإنجليزية كلغة للتدريس في كليات العلوم.

16.4% من مجتمع الدراسة يدَّعون معرفتهم بلغتين أجنبيتين أو أكثر ، بالإضافة لتمتعهم بدرجة طلاقة لغوية مناسبة ، 14% من النواب يعرفون لغة أجنبية أو أكثر ويمتلكون الطلاقة اللغوية المناسبة ، بينما نسبة الأعيان الذين يعرفون لغتين أجنبيتين أو أكثر بطلاقة فتبلغ 25%، وأكثر ما يمكن أن نلاحظه هنا أن الأغلبية بنسبة 80.3% من مجتمع الدراسة لا يدَّعون إتقانهم للغتين أجنبيتين أو أكثر.

مناقشة النتائج:

يناقش هذا الجزء النتائج التي تم الحصول عليها مبنية على أساس نتائج المتوسطات والانحرافات المعيارية، أما الإجابات فقد كانت حسب الأرقام من (1-5) حسب معيار ليكرت، بحيث يمثل 1: لا أوافق بشدة، و5: أوافق بشدة.

أسئلة الدراسة (1-7)

السؤال الأول

الجدول (7) المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتوجهات أعضاء السلطة التشريعية المتعلقة بالصعوبات التي تواجه عملية التعريب بترتيب تنازلي:

الرقم	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	أعتقد أنه بإمكان اللغة العربية التعامل مع التطورات العلمية والتقنية الحديثة.	42	3.98	0.87
2	أعتقد أن استخدام اللغة العربية الفصحى لا يعيق البحث العلمي مقارنة باللغات الأجنبية كالإنجليزية.	41	3.97	0.84
3	أعتقد أنه بإمكان اللغة العربية التعامل مع المعطيات التكنولوجية الحديثة.	21	3.77	0.82
4	أعتقد أن الفجوة بين اللغة العربية المحكية والفصحى لا تعيق عملية التعريب.	14	3.12	1.27
5	أعتقد أن التكلفة المرتفعة لا تعيق عملية التعريب.	17	3.11	1.11
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة عن كل المتغيرات			3.36	0.59

الجدول (8) المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتوجهات النواب المتعلقة بالصعوبات التي تواجه عملية التعريب بترتيب تنازلي:

الرقم	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	أعتقد أنه بإمكان اللغة العربية التعامل مع التطورات العلمية والتقنية الحديثة.	42	4.05	0.85
2	أعتقد أن استخدام اللغة العربية الفصحى لا يعيق البحث العلمي مقارنة باللغات الأجنبية كالإنجليزية.	41	4.04	0.89
3	أعتقد أنه بإمكان اللغة العربية التعامل مع المعطيات التكنولوجية الحديثة.	21	3.75	1.07
4	أعتقد أن التكلفة المرتفعة لا تعيق عملية التعريب.	17	3.16	1.11
5	أعتقد أن الفجوة بين اللغة العربية المحكية والفصحى لا تعيق عملية التعريب.	14	2.84	1.25
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة عن كل المتغيرات			3.61	0.58

الجدول (9) المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتوجهات الأعيان نحو الصعوبات التي تواجه عملية التعريب مرتبة تنازلياً:

الرقم	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	أعتقد أن استخدام اللغة العربية الفصحى لا يعيق البحث العلمي مقارنة باللغات الأجنبية كالإنجليزية.	41	3.75	0.68
2	أعتقد أنه بإمكان اللغة العربية التعامل مع التطورات العلمية والتقنية الحديثة.	42	3.69	0.70
3	أعتقد أنه بإمكان اللغة العربية التعامل مع المعطيات التكنولوجية الحديثة.	21	3.36	0.62
4	أعتقد أن التكلفة المرتفعة لا تعيق عملية التعريب.	17	2.88	1.20
5	أعتقد أن الفجوة بين اللغة العربية المحكية والفصحى لا تعيق عملية التعريب.	14	2.88	0.59
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة عن كل المتغيرات			3.37	0.59

إن مجرد نظرة سريعة على الجدول (7) تظهر أن أعضاء السلطة التشريعية لا يرون وجود صعوبات رئيسية تواجهه عملية التعريب في الأردن، (المتوسط = 3.36/ الانحراف المعياري = 0.59)، ويظهر الجدول (7) أن السلطة التشريعية لها توجهات إيجابية بالنسبة للفقرات 41 بمتوسط يبلغ 3.98 و3.97، وانحراف معياري 0.83 و 0.85 على التوالي، وهذا عبارة عن إشارة إلى أن أعضاء السلطة التشريعية يرون أن اللغة العربية قادرة على التعامل مع التطورات العلمية والتكنولوجية، بالإضافة لذلك فهم يعتقدون أن استخدام اللغة

العربية الفصحى لا يعيق عملية التعريب، وهذا يدعمه إجاباتهم عن الفقرة 21 (المتوسط = 3.77/ الانحراف المعياري = 0.82)، وهنا أيضاً يشير مجتمع الدراسة إلى أن اللغة العربية قادرة على التعامل مع المعطيات التكنولوجية الحديثة، وهذا يتوافق في الواقع مع ما أشار إليه العبد الحق (1989) بعدم وجود عجز في اللغة العربية، وهي كأي لغة أخرى بإمكانها التكيف والتعامل مع حاجات متحدثيها.

ويرى مجتمع الدراسة أن التكلفة المادية تقف عائق ا أمام عملية التعريب، وهذا بالإمكان ملاحظته من خلال الإجابات على الفقرة 17 (المتوسط = 3.11/ الانحراف المعياري = 1.11)، وهذا يتفق مع الرؤيا المتعلقة بالتعريب ، فبعض أفراد مجتمع الدراسة يرون التعريب على أنه مشروع اقتصادي ذو تكلفة عالية، وآخرون يرونه أنه عبارة عن حاجة قومية بالإمكان تحقيقها تطوعياً، كأن تقوم المعاهد غير الحكومية بعملها مثل جمعية المترجمين الأردنيين (JTA).

أما بالنسبة لإجابات مجتمع الدراسة على الفقرة 14 (المتوسط = 3.11/ الانحراف المعياري = 1.27) فإنها تظهر مستوى موافقة متوسط تجاه الفجوة بين اللغة العربية المحكية والفصحى كعائق لعملية التعريب، إن قيمة الانحراف المعياري المرتفعة تشير إلى أن بعض أفراد السلطة التشريعية غير متأكدين فيما إذا كانت هذه الهوة تعيق عملية التعريب أم لا، إن هذه النتيجة قد تتأثر بالدرجات المختلفة للوعي الحقيقي لمثل هذه الفجوة بين أفراد مجتمع الدراسة.

أما الجدولان 8 و9 فإنهما يظهران أن النواب والأعيان لهم آراء مختلفة بشكل طفيف فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجهها عملية التعريب في الأردن ،

فقد كان مجمل المتوسط لدى النواب 3.16، أما الأعيان فقد كان أقل 3.37، ويمكن أن يعزى هذا الاختلاف الطفيف لحقيقة أن النواب يمثلون العامة الذين يعانون من نتائج استخدام لغات أجنبية في مختلف مجالات الحياة، بينما يمثل الأعيان النخبة الذين يرون حتمية وجود فجوة بين العامة والنخبة.

نستنتج من ذلك أن إجابات أفراد السلطة التشريعية المذكورة سابقاً تظهر أنهم يميلون لرفض وجود صعوبات تواجه علمية التعريب في الأردن، ويشير أعضاء السلطة التشريعية أن الإرادة السياسية وافتقار الأشخاص المسؤولين عن التعريب للإرادة هما أهم مشكلتين رئيسيتين تواجههما عملية التعريب، فهم يرون أن الصعوبات أساسها سياسي لا لغوي، ويقول أحد أفراد مجتمع الدراسة إن مشكلة التعريب هي الافتقار للإرادة السياسية لدى القادة والمسؤولين عن التعريب، وقال آخر إن مشكلة التعريب تكمن عند المسؤولين عن مجمع اللغة العربية، فهم تنقصهم العزيمة والإصرار حالهم حال غيرهم في المجامع اللغوية في العالم العربي.

السؤال الثاني

جدول (10): المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتوجهات أعضاء السلطة التشريعية المتعلقة بدعم القرارات المتعلقة بالتعريب مرتبة تنازلياً:

الرقم	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	إذا اقترح مجمع اللغة العربية قانوناً للعربية سوف أصوت لصالحه.	26	4.07	0.58
2	كوننا أعضاء في المجلس النيابي، أعتقد أن الأعضاء مسؤولون عن التعريب.	2	3.90	1.00
3	أعتقد بوجود علاقة بين اللغة والتشريعات.	13	3.76	0.96
4	أعتقد أن التعريب يجب أن يكون له علاقة بالتشريعات.	4	3.49	1.13
5	إن عملية التعريب ليست مسألة لغوية بحتة ولا تربطها أي علاقة بالسياسة والتشريعات.	22	3.46	1.07
6	أعتقد أن التعريب يحتاج لتشريعات.	8	3.29	1.17
7	التعريب هو المسؤولية الوحيدة لمجمع اللغة العربية وأكاديميات أخرى في العالم العربي ويجب أن تربطه علاقة بالتشريعات.	9	2.59	1.07
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة عن كل المتغيرات			3.47	0.64

جدول (11): المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتوجهات النواب المتعلقة بدعم القرارات المتعلقة بالتعريب بترتيب تنازلي:

الرقم	الفقـرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	إذا اقترح مجمع اللغة العربية قانوناً للعربية سوف أصوت لصالحه.	26	4.19	0.55
2	كوننا أعضاء في المجلس النيابي، أعتقد أن الأعضاء مسؤولون عن التعريب.	2	4.02	1.01
3	أعتقد بوجود علاقة بين اللغة والتشريعات.	13	3.65	0.95
4	إن عملية التعريب ليست مسألة لغوية بحتة ولا تربطها أي علاقة بالسياسة والتشريعات.	22	3.47	1.12
5	أعتقد أن التعريب يجب أن تربطه علاقة بالتشريعات.	4	3.42	1.18
6	التعريب هو المسؤولية الوحيدة لمجمع اللغة العربية وأكاديميات أخرى في العالم العربي ويجب أن تربطه علاقة بالتشريعات.	9	2.58	1.13
7	أعتقد أن التعريب يحتاج لتشريعات.	8	3.26	1.19
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة عن كل المتغيرات			3.51	0.47

جدول (12): المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتوجهات الأعيان نحو دعم القرارات المتعلقة بالتعريب مرتبة تنازلياً:

الرقم	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	أعتقد أن التعريب يجب أن تربطه علاقة بالتشريعات.	4	3.76	0.93
2	أعتقد بوجود علاقة بين اللغة والتشريعات.	13	3.75	1.00
3	إذا اقترح مجمع اللغة العربية قانوناً للعربية سوف أصوت لصالحه.	26	3.63	0.50
4	كوننا أعضاء في المجلس النيابي، أعتقد أن الأعضاء مسؤولون عن التعريب.	2	3.5	0.89
5	إن عملية التعريب ليست مسألة لغوية بحتة ولا تربطها أي علاقة بالسياسة والتشريعات.	22	3.44	0.89
6	أعتقد أن التعريب يحتاج لتشريعات.	8	3.37	0.96
7	التعريب هو المسؤولية الوحيدة لمجمع اللغة العربية وأكاديميات أخرى في العالم العربي ويجب أن تربطه علاقة بالتشريعات.	9	2.63	0.89
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة عن كل المتغيرات			3.33	0.39

تناول سؤال البحث الثاني مسألة دعم أعضاء السلطة التشريعية للقرارات المتعلقة بالتعريب، المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات التي توضح دعم السلطات التشريعية للقرارات المتعلقة بالتعريب موضحة في الجدول (10).

أظهر أعضاء السلطة التشريعية مستوى معتدلا من الموافقة على دعم التشريعات المتعلقة بالتعريب، وقد كان المتوسط للمجموعة كاملة (73 فردا في مجتمع الدراسة) = 3.47 بانحراف معياري مقداره = 0.64، وتقترح هذه النتيجة أن مجتمع الدراسة غير متأكد من العلاقة بين التعريب والتشريعات ، ومن الممكن أن يعني هذا أن أعضاء السلطة التشريعية غير مدركين لأهمية التعريب، وهذا يدعمه الإجابات عن الفقرة 9 (المتوسط = 2.59/ الانحراف المعياري = 1.07)، وهذا يعني أن أعضاء السلطة التشريعية يجدون علاقة ضعيفة بين التعريب والتشريع، ولدعم هذا التفسير كان مجتمع الدراسة حذر ا في تناول موضوع السياسات التي تحصر عملية التعريب في إطار "مجمع اللغة العربية" ومجامع أخرى في الدول العربية.

وعلى الرغم من إظهار أعضاء السلطة التشريعية ردود ا ذات مستوى متوسط بالنسبة لدعمهم للقرارات المتعلقة بالتعريب كانت ردودهم على الفقرة 26 (المتوسط = 4.07/ الانحراف المعياري = 0.58) تظهر مستوى أعلى من الموافقة على دعم قانون لصالح العربية ، وهذا يشير إلى أن السلطة التشريعية تدعم بشدة فكرة تبني اللغة العربية، إن هذا التغاير يعكس حقيقة أن معظم أعضاء المجلس التشريعي، غير مدركين للعلاقة بين فكرة التعريب و"قانون للتعريب" وأن هذا الدعم للعربية أتى نتيجة للفخر القومي باللغة الأم "العربية".

وقد أظهر أفراد مجتمع الدراسة عند إجابتهم عن الفقرة 2 (متوسط = 3.90/ وانحراف معياري = 1.00) كونهم سلطة تشريعية ، فهم يفترضون مسؤوليتهم عن

التعريب، ومما يثير الإعجاب وجود تضارب في ردودهم ، مما يدل على أنه على الرغم من أن أفراد السلطة التشريعية يفترضون مسؤوليتهم عن التعريب فهم يفتقرون للاتفاق فيما بينهم على طبيعة هذه المسؤولية، ومن الممكن أن يكون هذا نتيجة لحقيقة أن بعض أفراد مجتمع الدراسة (كما ذكرنا سابقاً) لا يرون وجود علاقة بين اللغة والتعريب من جهة ، والتشريع من جهة أخرى، إن هذه الفكرة تدعمها ردودهم على الفقرات 4، 22، 8 لمتوسطات 3.49، 3.46، 3.29 على التوالي وانحرافات معيارية بقيمة 1.13، 1.07، 1.14 على التوالي، وهذا يدل على أن أفراد السلطة التشريعية يتفقون على وجود علاقة بين التشريعات والتعريب.

وقد يكون ذلك لأن التشريعات المتعلقة باللغة القومية (العربية) ذات أهمية متدنية أو جدلية أقل من القطاعات التي لها تأثير سياسي ملموس كالأعمال العامة والدفاع.

ومن جهة أخرى يظهر مجتمع الدراسة من خلال إجاباتهم ع ن الفقرة 13 (متوسط = 3.67/ وانحراف معياري = 0.96) مستوى أعلى من الموافقة على الاقتراح بوجود علاقة بين اللغة والتشريع، وفي الحقيقة أن الاختلاف بين إجاباتهم عن الفقرة 13 والفقرات السابقة (4، 22، 8) من الممكن كما ذكرنا سابقاً أن يعزى إلى نتيجة للخلط بين مفهوم اللغة كنظام يتألف من رموز والتعريب كعملية لغوية من أجل دعم وتحديث وترميز وإعادة إحياء...إلخ اللغة العربية على كافة المستويات.

وهنا أيضاً بالمقارنة مع الأعيان فإن النواب يظهرون توجهات أكثر إيجابية فيما يتعلق بدعم القوانين المتعلقة بالتعريب. وكما يظهر في الجدول (11) كانت إجابات النواب على هذه الفئة (متوسط = 3.51/ وانحراف معياري 0.47) دليل على دعمهم للقرارات المتعلقة بالتعريب.

أما الجدول (12) فهو يحتوي على المتوسطات والانحرافات المعيارية المتعلقة بردود الأعيان على الفقرات المتعلقة بدعمهم للتشريعات المتعلقة بالتعريب، وهي دليل على أن الأعيان أقل تحفزاً بالنسبة لدعمهم للتشريعات المتعلقة بالتعريب الفقرة 9، (متوسط = 3.33/ الانحراف المعياري = 0.39)، وتظهر توجهات النواب التي تفضل دعم التشريعات المتعلقة بالتعريب أنهم يتمنون سد الفجوة بين النخبة والعامة من خلال المساواة اللغوية.

نستنتج من ذلك أن معطيات الجدول (10) تظهر أن أفراد السلطة التشريعية لديهم توجهات إيجابية بالنسبة لدعم القرارات المتعلقة بالتعريب، وأنهم على استعداد لأن يدعموا "قانون اللغة العربية" (انظر الجدولين 11 و12 اللذين أظهرا أن النواب لديهم توجهات تفضل دعم قرار متعلق بالتعريب أكثر من الأعيان).

السؤال الثالث

جدول (13): المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتوجهات أعضاء السلطة التشريعية نحو التعريب كوسيلة لإحياء الهوية والإرث العربي في اللغة والعلوم والأدب والفنون، مرتبة تنازلياً:

الرقم	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	أعتقد أن التعريب يحفظ الهوية العربية.	7	4.22	0.82
2	أعتقد أن التعريب يدعم الوجود العربي.	6	4.18	0.82
3	يدعم التعريب استخدام اللغة العربية الفصحى.	43	4.00	0.67
4	أعتقد أن التعريب وسيلة لإعادة إحياء الإرث العربي في التربية واللغة والعلوم.	12	3.48	1.07
5	أعتقد أن التجديد لا يمكن تحقيقه بدون اللغة الأم، لذا يجب أن تعرب لغة التدريس في كليات العلوم كالهندسة والطب...إلخ.	37	3.48	1.07
6	لو كان عندي أبناء لكنت أفضل إدخالهم جامعات حيث التدريس فيها باللغة العربية فقط.	13	3.15	1.24
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة عن كل المتغيرات			3.83	0.62

جدول (14): المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتوجهات النواب نحو التعريب كوسيلة لإحياء الهوية والإرث العربي في اللغة والعلوم والأدب والفنون، مرتبة تنازلياً:

الرقم	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	أعتقد أن التعريب يحفظ الهوية العربية.	7	4.30	0.89
2	أعتقد أن التعريب يدعم الوجود العربي.	6	4.28	0.77
3	أعتقد أن التعريب وسيلة لإعادة إحياء الإرث العربي في التربية واللغة والعلوم.	12	4.09	0.79
4	يدعم التعريب استخدام اللغة العربية الفصحى.	43	4.00	0.73
5	أعتقد أن التجديد لا يمكن تحقيقه بدون اللغة الأم، لذا يجب أن تعرب لغة التدريس في كليات العلوم كالهندسة والطب...إلخ.	37	3.63	1.05
6	لو كان عندي أبناء لكنت أفضل إدخالهم جامعات حيث التدريس فيها باللغة العربية فقط.	15	3.28	1.26
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة عن كل المتغيرات			3.93	0.63

جدول (15): المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتوجهات الأعيان نحو التعريب كوسيلة لإحياء الهوية والإرث العربي في اللغة والعلوم والأدب والفنون، مرتبة تنازلياً:

الرقم	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	يدعم التعريب استخدام اللغة العربية الفصحى.	43	4.00	0.37
2	أعتقد أن التعريب يحفظ الهوية العربية.	7	3.94	0.44
3	أعتقد أن التعريب يدعم الوجود العربي.	6	3.81	0.75
4	أعتقد أن التعريب وسيلة لإعادة إحياء الإرث العربي في التربية واللغة والعلوم.	12	3.56	0.81
5	أعتقد أن التجديد لا يمكن تحقيقه بدون اللغة الأم، لذا يجب أن تعرب لغة التدريس في كليات العلوم كالهندسة والطب...إلخ.	37	2.64	1.00
6	لو كان عندي أبناء لكنت أفضل إدخالهم جامعات حيث التدريس فيها باللغة العربية فقط.	15	2.96	1.08
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة عن كل المتغيرات			3.48	0.48

تناول سؤال البحث الثالث التعريب كوسيلة لإعادة إحياء للهوية والإرث العربي في العلوم والأدب والفن، حيث يظهر الجدول (13) أن أفراد السلطة التشريعية يوافقون بشدة على اقتراح أن التعريب وسيلة لإحياء الهوية والإرث العربي في العلوم والأدب والفن (متوسط = 3.83/ انحراف معياري = 0.62).

وتعكس هذه النتائج حقيقة أن كثيراً من القيم القومية لأي أمة مرتبطة بلغتها القومية، لذا فعلى سبيل المثال الأمم التي تسعى لتحقيق الوحدة الوطنية وإعادة اكتشاف هويتها القومية فإنها في العادة تعود إلى ثقافتها وأدبها ولغتها الأصلية، وفي الحقيقة فلقد وجدت أعلى نتيجة إيجابية قيست بالإجابات على الفقرة 7 (متوسط = 4.22/ انحراف معياري = 0.82) وهذا يعطي دعم ا إضافيا لما ذكر في الأعلى.

ولقد كانت إجابات العينة قوية على الفقرة 6 بمتوسط = 4.18 وانحراف معياري = 0.82، وهنا يشير مجتمع الدراسة إلى أن التعريب يدعم الوجود العربي، وهذا يعني أن العربية لها وظائف أخرى غير كونها وسيلة اتصال، بمعنى أنها قوة توحيد تعكس هوية ووجود مستخدميها، وفي إجاباتهم على الفقرة 43 (متوسط = 4.00/ انحراف معياري = 0.67)، فقد وافقوا بإيجابية على فكرة أن التعريب يدعم استخدام اللغة العربية الفصحى ، مما يدل على أن التعريب يشجع الإبداع الأدبي واللغوي، وهذا أيضاً يدل على أن التعريب له وظائف رمزية مثل الاعتداد بالنفس والمكانة المرموقة ، والولاء للغة لأنه يدعم اللغة العربية الفصحى التي تعكس الوظائف الرمزية.

إن الإجابة ع ن الفقرة 12 (متوسط = 3.97/ انحراف معياري = 0.82) تظهر أن مجتمع الدراسة يرى بوضوح أن التعريب وسيلة لإعادة إحياء الإرث العربي في التربية واللغة والعلوم، وفوق ذلك كله فإننا نستطيع أن نرى من خلال الفقرات 7، 6، 43 و12 أن أفراد السلطة التشريعية لهم توجهات قوية متعلقة بالتعريب بالنسبة لقدرته على دعم الوجود العربي والعربية الفصحى والإرث العربي في العلوم واللغة والتربية، وعلى الرغم من هذه النظرة الإيجابية يبدو أن مجتمع الدراسة يبدي الحذر عند ربط التعريب باستخدام اللغة العربية كلغة للتدريس في كليات العلوم ، كما هو واضح من خلال إجاباتهم ع ن الفقرات 37 و15. وأظهر

مجتمع الدراسة عند إجابتهم على الفقرة 37 (متوسط = 3.84/ انحراف معياري = 1.07) أنهم غير متأكدين من نتائج استخدام اللغة العربية كلغة التدريس في كليات العلوم مثل الفيزياء والطب...إلخ، إن هذه الحقيقة واضحة أكثر في الإجابات ع ن الفقرة 15 بـ(متوسط = 3.15/ انحراف معياري = 1.24)، إن مجتمع الدراسة يؤكد أنه غير متفق تماماً بالنسبة لفكرة إدخال أبنائهم جامعات حيث تكون بها لغة التدريس بلعربية فقط.

وفيما يتعلق بالاختلافات بين إجابات النواب والأعيان فإن الجدول (14) يظهر أن النواب لهم توجهات إيجابية قوية فيما يتعلق بالتعريب كوسيلة لإعادة إحياء الهوية والإرث العربي في اللغة والعلوم والأدب والفن (متوسط = 3.93/ انحراف معياري = 0.63)، وفي نفس الوقت فإن الجدول (15) يظهر أن الأعيان يتفقون على نفس الفكرة (متوسط = 3.48/ انحراف معياري = 0.48).

نستنتج من ذلك أنه لا يوجد شك في أن أعضاء السلطة التشريعية يرون أن التعريب وسيلة لإعادة إحياء الهوية والإرث العربي في اللغة والعلوم والأدب والفن.

السؤال الرابع

جدول (16): المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتوجهات أعضاء السلطة التشريعية نحو الحاجة لدعم تخطيط اللغة العربية والمعربين مرتبة تنازلياً:

الرقم	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	أعتقد أنه يجب علينا دعم مجمع اللغة مادياً عند مناقشة الميزانية العامة.	33	4.04	0.56
2	أعتقد أن التعريب واجب نيابي قومي.	34	4.03	0.73
3	أعتقد بوجود حاجة ملحة للتعريب.	1	4.02	0.83
4	أعتقد أن التعريب تجب مكافأته.	25	4.00	0.64
5	أعتقد أن التخطيط للتعريب لا يقل أهمية عن مجالات التخطيط الأخرى.	29	3.93	0.61
6	أعتقد أن تخطيط اللغة العربية يتضمن حالته.	31	3.84	0.76
7	أعتقد أن اللغة العربية تحتاج إلى تخطيط لأنها مهددة لغوياً.	30	3.33	0.98
8	أقترح أن الأساتذة الجامعيين يجب ألا يعينوا بالجامعات حتى يقوموا بترجمة رسائلهم الأجنبية إلى العربية.	28	3.29	1.24
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة عن كل المتغيرات		3.81	0.52	

جدول (17): المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتوجهات النواب نحو الحاجة لدعم تخطيط اللغة العربية والمعربين مرتبة تنازلياً:

الرقم	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	أعتقد أنه يجب علينا دعم مجمع اللغة مادياً عند مناقشة الميزانية العامة.	33	4.15	0.48
2	أعتقد أن التعريب واجب نيابي قومي.	34	4.14	0.67
3	أعتقد بوجود حاجة ملحة للتعريب.	1	4.12	0.91
4	أعتقد أن التعريب تجب مكافأته.	25	4.04	0.65
5	أعتقد أن التخطيط للتعريب لا يقل أهمية عن مجالات التخطيط الأخرى.	29	4.00	0.60
6	أعتقد أن تخطيط اللغة العربية يتضمن حالته.	31	3.19	0.79
7	أقترح أن الأساتذة الجامعيين يجب ألا يعينوا بالجامعات حتى يقوموا بترجمة رسائلهم الأجنبية إلى العربية.	28	3.47	1.10
8	أعتقد أن اللغة العربية تحتاج إلى تخطيط لأنها مهددة لغوياً.	30	3.37	0.98
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة عن كل المتغيرات			3.90	0.48

جدول (18): المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتوجهات الأعيان نحو الحاجة لدعم تخطيط اللغة العربية والمعربين مرتبة تنازلياً:

الرقم	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	أعتقد أن التعريب تجب مكافأته.	25	3.87	0.62
2	أعتقد أنه يجب علينا دعم مجمع اللغة مادياً عند مناقشة الميزانية العامة.	33	3.7	0.70
3	أعتقد أن التخطيط للتعريب لا يقل أهمية عن مجالات التخطيط الأخرى.	29	3.69	0.60
4	أعتقد أن التعريب واجب نيابي قومي.	34	3.62	0.81
5	أعتقد أن تخطيط اللغة العربية يتضمن حالته.	31	3.57	0.63
6	أعتقد بوجود حاجة ملحة للتعريب.	1	3.56	0.89
7	أعتقد أن اللغة العربية تحتاج إلى تخطيط لأنها مهددة لغوياً.	30	3.20	1.01
8	أقترح أن الأساتذة الجامعيين يجب ألا يعينوا بالجامعات حتى يقوموا بترجمة رسائلهم الأجنبية إلى العربية.	28	2.63	0.96
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة عن كل المتغيرات			3.45	0.52

تناول السؤال الرابع للدراسة مسألة دعم السلطة التشريعية للتخطيط للغة العربية والتعريب، ويعرض الجدول (16) المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتوجهات السلطة التشريعية نحو الحاجة لدعم التخطيط للغة

العربية والتعريب، ويظهر الجدول (16) أن أعضاء السلطة التشريعية لديهم وجهة نظر إيجابية تتعلق بالحاجة لدعم تخطيط اللغة العربية والتعريب (متوسط = 3.81/ انحراف معياري = 0.52)، ومن أوجه هذا الدعم هو الدعم المالي وهذا ظاهر في الإجابات عن الفقرة 33 (متوسط = 4.15/ انحراف معياري = 0.56) وهذا يظهر موافقتهم واتفاقهم على فكرة أن المشرعين يجب أن ينادوا بدعم مجمع اللغة العربية مادياً عند مناقشة الميزانية العامة للدولة، وفي الفقرة 25 (متوسط = 4.04/ انحراف معياري = 0.65) اتفق مجتمع الدراسة على فكرة مكافأة المعربين.

ويظهر أفراد مجتمع الدراسة اتفاقا كبيرا فيما بينهم على فكرة أن التعريب واجب السلطة التشريعية، وهذا واضح من خلال إجاباتهم عن الفقرة 34 (متوسط = 4.14/ انحراف معياري = 0.67) وأنهم مستعدون لأن يتبنوا ويشجعوا التعريب، ويدعم هذه النتيجة أيضاً الإجابات عن الفقرات 29 و31؛ ففي الفقرة 29 (المتوسط = 3.93/ انحراف معياري = 0.61) يعتبر مجتمع الدراسة أن التخطيط للتعريب هو مهم بقدر أهمية تخطيط المجالات الأخرى، ولدى مجتمع الدراسة توجهات إيجابية نحو التخطيط لحالة اللغة العربية، وفي الإجابات عن الفقرة 31 (متوسط = 3.84/ انحراف معياري = 0.76) يظهر اتفاق كبير على فكرة التخطيط للغة العربية ويتضمن التخطيط لمكانة (status)، وهذا يتضمن بالتالي زيادة الوظائف المنوطة باللغة العربية ، وبالإمكان تحقيق ذلك بالسماح وتشجيع دمج عناصر مفردات لغات أخرى بعد أن يتم تعريبها بشكل كامل، بينما يجب على الحكومة المثابرة على إدخال اللغة العربية في كل المجالات . إن دمج المفردات من لغات أخرى يجب أن يكون جزءا من العملية الطبيعية لإغناء العربية من خلال التعريب.

وتظهر الإجابات على الفقرة 1 (متوسط = 4.02/انحراف معياري = 0.83) إن أفراد السلطة التشريعية لديهم توجهات إيجابية فيما يتعلق بفكرة أن التعريب حاجة ملحة في الأردن.

ومن جانب آخر يبدو على مجتمع الدراسة الحذر عندما ارتبطت مسألة التخطيط للغة العربية بالتهديدات اللغوية، ففي الإجابات على الفقرة 30 (متوسط = 3.33/انحراف معياري = 0.98) يظهر أفراد مجتمع الدراسة عدم تأكدهم فيما إذا كانت عملية تخطيط اللغة العربية يجب أن تأتي نتيجة التهديد اللغوي للعربية، أما بالنسبة للبطالة فلم تكن خارج المشهد؛ إذ إن إجابات مجتمع الدراسة عن الفقرة 28 (متوسط = 3.29/ انحراف معياري = 1.24) تظهر أن الأفراد غير متفقين فيما بينهم فيما يتعلق بدعمهم لفكرة عدم تعيين أساتذة الجامعات حتى يقوموا بترجمة رسائلهم الأجنبية إلى العربية، إن عدم الاتفاق قد يعكس مسألة التوظيف في الأردن، وهؤلاء الذين لم يوافقوا على هذا الاقتراح (كما أشاروا في المقابلة بعد الإجابة عن الاستبانة) يرون هذا وسيلة لزيادة البطالة.

أما بالنسبة للمقارنة بين أعضاء مجلس النواب ومجلس الأعيان فإن الجدول (17) يظهر أن النواب لديهم توجهات إيجابية فيما يتعلق بالاقتراح المذكور في الأعلى (متوسط = 3.90/انحراف معياري = 0.48)، أما الجدول (18) فيظهر أن الأعيان يوافقون بدرجة أقل على الاقتراح نفسه (متوسط = 3.45/انحراف معياري = 0.52).

نستنتج من ذلك أن أعضاء السلطة التشريعية أقروا بوضوح أنهم يوافقون بشدة على اقتراح بأن دعم تخطيط اللغة العربية أو التعريب هي حاجات لا بد من تحقيقها، بالإضافة إلى أن النواب متحمسون أكثر فيما يتعلق بدعمهم التخطيط للغة العربية والتعريب من نظرائهم الأعيان.

السؤال الخامس:

جدول (19): المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بدعم أعضاء السلطة التشريعية لمشروع قانون يجبر الأطراف المعنية بالتعريب مرتبة تنازلياً:

الرقم	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	يقر الدستور الأردني أن اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية لذا يجب أن تستخدم في كافة المجالات في الأردن.	3	4.20	0.85
2	لا أعتقد أن التعريب مضيعة للوقت والمال.	39	4.06	0.61
3	إذا تم إصدار تشريع يتعلق بالتعريب فيجب أن يسد الفجوة بين المعربين والمستهلكين في مجالات مختلفة.	10	4.04	0.48
4	أعتقد أن السلطة التشريعية يجب أن تفعّل التعريب من خلال قوانين تجبر الأطراف المهتمة بذلك.	5	3.80	0.91
5	سوف أُسر لو تم تدريس مواد العلوم باللغة العربية.	19	3.75	0.98
6	أعتقد أنه يجب اتخاذ قرار سياسي تجبر بموجبه الجامعات على استخدام العربية الفصحى لتدريس مواد العلوم.	27	3.49	1011
7	أعتقد أن استخدام اللغة العربية كلغة التدريس في كليات العلوم سوف يزيد من إبداع الطلبة.	16	3.47	1.14
8	أعتقد أن السلطة التشريعية يجب أن تنادي بتشريعات لدعم جهود التعريب.	36	3.12	0.94
9	إذا تم اتخاذ قرار لتعريب التدريس في كليات العلوم فيجب أن يكون إجبارية.	11	2.70	1.06
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة ع ن كل المتغيرات		3.64	0.56	

جدول (20): المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بدعم النواب لمشروع قانون يجبر الأطراف المعنية بالتعريب مرتبة تنازلياً:

الرقم	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	يقر الدستور الأردني أن اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية لذا يجب أن تستخدم في كافة المجالات في الأردن.	3	4.26	0.88
2	لا أعتقد أن التعريب مضيعة للوقت والمال.	39	4.13	0.58
3	إذا تم إصدار تشريع يتعلق بالتعريب فيجب أن يسد الفجوة بين المعربين والمستهلكين في مجالات مختلفة.	10	4.05	0.51
4	أعتقد أن السلطة التشريعية يجب أن تفعّل التعريب من خلال قوانين تجبر الأطراف المهتمة بذلك.	5	3.89	0.88
5	سوف أُسر لو تم تدريس مواد العلوم باللغة العربية.	19	3.88	0.89
6	أعتقد أنه يجب اتخاذ قرار سياسي تجبر بموجبه الجامعات على استخدام العربية الفصحى لتدريس مواد العلوم.	27	3.68	1.05
7	أعتقد أن استخدام اللغة العربية كلغة التدريس في كليات العلوم سوف يزيد من إبداع الطلبة.	16	3.53	1.15
8	أعتقد أن السلطة التشريعية يجب أن تنادي بتشريعات لدعم جهود التعريب.	36	3.25	0.99
9	إذا تم اتخاذ قرار لتعريب التدريس في كليات العلوم فيجب أن يكون إجبارية.	11	2.95	1.12
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة عن كل المتغيرات			1.75	0.55

جدول (21): المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بدعم الأعيان لمشروع قانون يجبر الأطراف المعنية بالتعريب مرتبة تنازلياً:

الرقم	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	يقر الدستور الأردني أن اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية لذا يجب أن تستخدم في كافة المجالات في الأردن.	3	4.01	0.73
2	إذا تم إصدار تشريع يتعلق بالتعريب فيجب أن يسد الفجوة بين المعربين والمستهلكين في مجالات مختلفة.	10	4.00	0.37
3	لا أعتقد أن التعريب مضيعة للوقت والمال.	39	3.81	0.66
4	أعتقد أن السلطة التشريعية يجب أن تفعّل التعريب من خلال قوانين تجبر الأطراف المهتمة بذلك.	5	3.44	0.96
5	سوف أسر لو تم تدريس مواد العلوم باللغة العربية.	19	3.31	1.20
6	أعتقد أن استخدام اللغة العربية كلغة التدريس في كليات العلوم سوف يزيد من إبداع الطلبة.	16	3.25	1.13
7	أعتقد أنه يجب اتخاذ قرار سياسي تجبر بموجبه الجامعات على استخدام العربية الفصحى لتدريس مواد العلوم.	27	2.81	1.05
8	أعتقد أن السلطة التشريعية يجب أن تنادي بتشريعات لدعم جهود التعريب.	36	2.69	0.60
9	إذا تم اتخاذ قرار لتعريب التدريس في كليات العلوم فيجب أن تكون إجبارية.	11	2.06	0.25
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة عن كل المتغيرات			3.36	0.44

تناول السؤال الخامس دعم السلطة التشريعية لقانون يجبر المستهلكين على تبني ما تم تعريبه.

ومن الواضح من خلال الجدول (19) إن أعضاء السلطة التشريعية لهم توجهات إيجابية نحو دعم قانون يجبر المستهلكين على تبني ما تم تعريبه (متوسط = 3.64/ انحراف معياري = 0.56)، وهذا يدل على أنه إذا كان هناك قانون لإدخال استخدام العربية في الجامعات ولمستهلكين آخرين ويجبر هؤلاء على استخدام ما تم تعريبه فسوف تقوم السلطة التشريعية بالتصويت لصالحه، وهذا يعكس الاعتقاد بأن الإنجازات الفردية والمجمعية ما هي إلا إحدى وظائف الاستخدام الحصري للغة الأم (العربية) ، الذي بدوره مبني على افتراض أن اللغة هي التي تعبر عن أفكارهم وتشكل مهاراتهم التحليلية والمهارات المتعلقة باتخاذ القرار وتقرر نوعية درجة اتصالهم فيما بينهم.

وتضيف الإجابات ع ن الفقرات 3، 39، 10، 5 مزيداً من المصداقية، ففي الفقرة 3 (المتوسط = 4.20/الانحراف المعياري = 0.85) يوافق مجتمع الدراسة على أن اللغة العربية يجب أن تستخدم في كل المجالات في الأردن لأن الدستور الأردني يقر أن اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية، وبأخذ هذه الفكرة بعين الاعتبار فإن الإجابات على الفقرة 39 (متوسط = 4.06/انحراف معياري = 0.61) يظهر مجتمع الدراسة اتفاق ا بقوة على أن التعريب ليس مضيعة للوقت والمال ، وبالنسبة للفقرة 10 (متوسط = 4.04/انحراف معياري = 0.48) فإنها تظهر أن أفراد السلطة التشريعية يدعمون بشدة القانون الذي سيسد الفجوة بين المعربين والمستهلكين في مختلف الحقول، على الرغم من ذلك فإن مجتمع الدراسة يفضل عدم ربط المعنيين أو المتأثرين بمثل هذا القانون كما هو واضح من الإجابات عن الفقرة 11 (متوسط = 2.7/انحراف معياري = 1.06) ومن الواضح وجود قبول ضعيف نسبياً لقانون إجباري يرغم الجامعات على تبني ما تم تعريبه

في لغة تدريس العلوم، هذه النتيجة وعلى الرغم من أنها تناقض نتائج الفقرات 65، 39، 10 فإننا نستطيع تفسيرها بالصراع بين أفراد مجتمع الدراسة فيما يتعلق بإجبارية القانون: فيما إذا كان يجب أن يكون إجبارياً أم يتبع الاختيار في هذا الجانب.

ومن جانب آخر، فإن آراء أفراد السلطة التشريعية تميل إلى الشدة مع المسؤولين عن التعريب مثل مجمع اللغة العربية كما يظهر في الفقرة 5 (متوسط = 3.80/انحراف معياري = 0.91)؛ وبذا نرى أن أعضاء السلطة التشريعية لديهم توجهات إيجابية بالنسبة لفرض استخدام العربية على الأطراف المعنية من خلال تشريعات ، وكما هو واضح في الفقرة 19 (متوسط = 3.74، انحراف معياري = 0.98) فإن أعضاء السلطة التشريعية ينبذون فكرة استخدام اللغة العربية بتدريس المواد العلمية.

وتدل هذه النتيجة على رغبة غالبية أعضاء البرلمان بتطبيق التعريب، أما الأقلية الذين لا يرغبون برؤية مواد العلوم تدرس باللغة العربية، فمن الممكن أنهم من جانب خائفين من أن يفقد التدريس جزء ا من نوعيته ، ومن جانب آخر يخافون من قلة المصادر والأعمال المتوافرة باللغة العربية.

وكما ذكر سابقاً، على الرغم أن الأغلبية يبدون سعادة باستخدام اللغة العربية في كليات العلوم لكنهم ليسوا على استعداد لأن يرغموا الكليات على تبني اللغة العربية لغةً للتدريس فيها، وهذا من الممكن بسبب افتقارهم للوعي بحاجات طلاب كليات العلوم، ومن خلال الفقرة 27 (متوسط = 3.49/انحراف معياري = 1.11) نرى أن أعضاء السلطة التشريعية يتفقون على اقتراح أنه يجب اتخاذ قرار سياسي لإجبار الجامعات على استخدام العربية الفصحى في تدريس مواد العلوم، وهذا يؤكد وجود نقص في الاتفاق فيما بينهم (انحراف معياري 1.11) فيما يتعلق بمسألة دعمهم لقانون إجباري يفرض على الجامعات استخدام اللغة العربية الفصحى في تدريس العلوم.

إن الاختلاف بين الإجابات على الفقرتين 3 و27 يدل على أن مجتمع الدراسة يميزون بين استخدام اللغة العربية الفصحى كلغة التدريس واستخدام العربية كلغة رسمية للدولة دستورياً، وتظهر عينة الدراسة درجة معتدلة في قبول اقتراح أن التجديد والتقدم يتحقق بنجاح باللغة الأم فقط، وتظهر الفقرة 16 (متوسط = 3.47/ انحراف معياري = 1.14) اتفاقهم على أن استخدام العربية لغةً للتدريس في كليات العلوم سوف يزيد من إبداع الطلبة. إن هذا قد لا يشير إلى أن مجتمع الدراسة يؤمنون بأن التطور لا يمكن تحقيقه باللغة العربية، ولكن لأن معظم التطورات والإبداعات وبالأخص التكنولوجية تم إجراؤها في مجتمعات لغتها أجنبية، فإنهم يعتقدون أن هذه اللغات الأجنبية مناسبة أكثر للتطور من اللغة العربية.

إن أعضاء السلطة التشريعية يبدون غير متأكدين فيما إذا كان يجب عليهم المناداة من أجل قوانين تدعم جهود التعريب أم لا، ففي الفقرة 36 (متوسط = 3.12/ انحراف معياري = 0.94) نجد اتفاقاً قليلاً نسبياً على اقتراح أنهم يجب أن ينادوا بقانون سيدعم التعريب، في الحقيقة فإن أحد أفراد مجتمع الدراسة أقر بأن "التعريب ليس مشكلة، وأن إعطاءه مثل هذا الاهتمام هو مضيعة للوقت، فالتعريب لا يستطيع أن يلحق بركب التطورات التكنولوجية السريعة المستمرة".

وفيما يتعلق بالفروقات بين النواب والأعيان فإن الجدول (20) يبين أن النواب لديهم توجهات إيجابية فيما يتعلق بدعمهم لقانون لصالح التعريب، وبالمقارنة فإن الأعيان بالجدول (21) لديهم توجهات أقل حماسة وبسيطة نسبياً فيما يتعلق بقانون التعريب.

نستنتج من ذلك أن المعطيات في الجدول (19) تبين بكل وضوح أن السلطة التشريعية تفضل دعم قانون يجبر الأطراف المعنية بشكل رسمي للقيام بواجبها، وتبين المعطيات أيضاً أن مجتمع الدراسة يميز بين العربية كلغة رسمية والعربية كلغة للتدريس في الجامعات.

السؤال (6)

الجدول (2) المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتوجهات أفراد السلطة التشريعية نحو استخدام لغة أجنبية في التكنولوجيا والأعمال والصناعة والسياحة والتجارة مرتبة تنازلياً:

الرقم	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	لا أشعر بالفخر عندما أرى الدعايات الإعلامية تعرض بلغة أجنبية في وسائل الإعلام.	32	4.14	0.93
2	أعتقد أن التعريب لا يعيق نقل وتقدم التكنولوجيا.	38	4.00	1.74
3	أعتقد أن ه لا يجب علينا تسمية المدن والقرى والأماكن السياحية بأسماء أجنبية لأن هذا سوف لن يروج للأردن في الحقل السياحي.	35	3.89	1.12
4	أعتقد أن التعريب علامة للتقدم في الأردن.	18	3.59	0.90
5	أعتقد أن استخدام اللغات الأجنبية في التجارة ليس مؤشرا على التطور.	24	3.27	1.11
6	أعتقد أننا بحاجة للتعريب لأنه الوسيلة الوحيدة لتطورنا.	20	3.04	1.01
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة عن كل المتغيرات			3.65	0.59

الجدول (23) المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتوجهات النواب نحو استخدام لغة أجنبية في التكنولوجيا والأعمال والصناعة والسياحة والتجارة مرتبة تنازلياً:

الرقم	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	لا أشعر بالفخر عندما أرى الدعايات الإعلامية تعرض بلغة أجنبية في وسائل الإعلام.	32	4.14	0.93
2	أعتقد أن التعريب لا يعيق نقل وتقدم التكنولوجيا.	38	4.00	1.74
3	أعتقد أن استخدام اللغات الأجنبية في التجارة ليس مؤشرا على التطور.	35	3.89	1.12
4	أعتقد أننا بحاجة للتعريب لأنه الوسيلة الوحيدة لتقدمنا.	18	3.59	0.90
5	أعتقد أن التعريب علامة للتقدم في الأردن.	24	3.27	1.11
6	أعتقد أن ه لا يجب علينا أن نسمي المدن والقرى والأماكن السياحية بأسماء أجنبية لأن هذا سوف لن يروج للأردن في الحقل السياحي.	20	3.04	1.01
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة عن كل المتغيرات			3.65	0.59

الجدول (24) المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتوجهات الأعيان نحو استخدام لغة أجنبية في التكنولوجيا والأعمال والصناعة والسياحة والتجارة مرتبة تنازلياً:

الرقم	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	لا أشعر بالفخر عندما أرى الدعايات الإعلامية تعرض بلغة أجنبية في وسائل الإعلام.	32	4.19	0.75
2	أعتقد أن التعريب لا يعيق نقل تقدم التكنولوجيا.	38	3.75	0.68
3	أعتقد أنه لا يجب علينا تسمية المدن والقرى والأماكن السياحية بأسماء أجنبية لأن هذا سوف لن يروج للأردن في الحقل السياحي.	35	3.69	1.08
4	أعتقد أن التعريب علامة للتقدم في الأردن.	18	3.50	0.82
5	أعتقد أن استخدام اللغات الأجنبية في التجارة ليس مؤشرا على التطور.	24	3.12	1.02
6	أعتقد أننا بحاجة للتعريب لأنها الوسيلة الوحيدة لتطورنا.	20	2.63	0.72
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة عن كل المتغيرات			3.48	0.37

تعامل السؤال السادس مع مفهوم استخدام اللغات الأجنبية في التكنولوجيا والأعمال والتجارة والسياحة والصناعة كمؤشر للتقدم ، ومن الواضح عند مراجعة معطيات الجدول 22 (المتوسط = 3.65 /انحراف معياري = 0.59) أن أعضاء السلطة التشريعية لا يرون استخدام اللغة الأجنبية مؤشر ا للتقدم في المجالات المذكورة مسبقاً.

ففي مجال التكنولوجيا يشير مجتمع الدراسة أنهم لا يرون التعريب (بالمقارنة مع اللغات الأجنبية) عائقاً أمام التقدم التكنولوجي، وفي إجاباتهم ع ن الفقرة 38 (متوسط = 4.00/ انحراف معياري = 1.74) يتفق مجتمع الدراسة بشدة على أن

التعريب لا يعيق نقل وتقدم التكنولوجيا، وفي الحقيقة فإن استخدام الناس للغة أجنبية في التكنولوجيا والتدريس قد يخلق شعور بالدونية أمام مستخدمي تلك اللغة.

وأظهر أفراد مجتمع الدراسة عند إجابتهم ع ن الفقرة 32 (متوسط = 4.14/ انحراف معياري = 0.93) أنهم لا يشعرون بالفخر عندما يرون إعلانات باللغة الأجنبية في وسائل الإعلام، وهذا يدل على عدم ترحيبهم باستخدام لغات أجنبية للترويج للمنتجات وبالأخص عندما تكون هذه الدعايات موجهة لأشخاص لغتهم الأم هي العربية.

أما في مجال السياحة فقد أكد أفراد مجتمع الدراسة أن استخدام اللغة العربية يروج للأردن سياحياً أكثر من اللغات الأجنبية الأخرى، وفي ردهم على الفقرة 35 (متوسط = 3.99/ انحراف معياري = 1.12) أكد أفراد مجتمع الدراسة أن استخدام أسماء أجنبية للمدن والقرى والأماكن السياحية ومعالم سياحية أخرى سوف لن يروج للأردن سياحياً، إن السبب وراء ذلك كما أشار إليه بعض الأفراد هو أن السياح يهتمون بتجريب ثقافات وحضارات وعادات وتقاليد أخرى وليس في زيارة ثقافتهم في مناطق أخرى من العالم.

أما في مجال التجارة كان أفراد مجتمع الدراسة غير متحمسين لاستخدام العربية بالمقارنة مع اللغات الأجنبية، حيث أظهر أفراد مجتمع الدراسة في إجابتهم عن الفقرة 24 (المتوسط = 3.27/ انحراف معياري = 1.11) موافقة متدنية على اقتراح أن استخدام اللغات الأجنبية في التجارة ليس إشارة على التقدم، إن هذا الاتفاق كان نتيجة لطبيعة عمل بعض أفراد مجتمع الدراسة. وفي الواقع أن تبني لغة أجنبية قد يدعم التطور الاجتماعي والسياسي إذا كان الناس على أتم الاستعداد لاستخدامها لمصلحتهم الخاصة، إذ إن اللغة الأجنبية لا تتلاءم مع

البنية والثقافة اللغوية للأفراد المستعيرين لها، فإنها بالنتيجة ستكون عامل إعاقة أمام التقدم بدلاً من إحرازه.

وكان أفراد مجتمع الدراسة حذرين عندما عرضت فكرة أن التعريب هو الوسيلة الوحيدة للتطور، حيث أظهروا في إجاباتهم ع ن الفقرة 20 (متوسط = 3.04/ انحراف معياري = 1.01) اتفاقاً قليلاً نسبياً على أن التعريب هو الوسيلة الوحيدة للتطور، وهذا قد يدل على أنهم يرو ن التعريب وسيلة للتطور بالإضافة لوسائل أخرى، وتؤكد الفقرة 18 (متوسط = 3.59/انحراف معياري = 0.9) هذه الفكرة وباتفاق كبير على أن التعريب هو إشارة للتطور في الأردن لكن ليس وسيلة التطور الوحيدة.

ومن الواضح عند مراجعة الجدولين 23 و 24 أن النواب لديهم توجهات أكثر سلبية (متوسط = 3.70/ انحراف معياري = 0.37) فيما يتعلق باستخدام اللغة الأجنبية في التكنولوجيا والأعمال والصناعة والسياحة من الأعيان (متوسط = 3.48/ انحراف معياري = 0.37). نستنتج من ذلك أن إجابات أفراد السلطة التشريعية عن الفقرات 32، 38، 35، 18، 24، 20 أظهرت بكل وضوح أنهم لا يعتبرون استخدام اللغة الأجنبية في التكنولوجيا الأعمال والصناعة والتجارة والسياحة مؤشرا للتطور في الأردن.

السؤال (7)

الجدول (25) المتوسطات والانحرافات المعيارية المتعلقة بتوجهات أفراد السلطة التشريعية نحو استخدام لغة أجنبية في تواصلهم اليومي مرتبة تنازلياً:

الرقم	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	إن التعريب كما أراه لا يعني تجاهل تعلم لغات أجنبية.	40	4.08	0.80
2	لا أفضل استخدام مصطلحات أجنبية في تواصلي اليومي.	45	4.05	0.72
3	إذا خيرت بين استخدام كلمة "كمبيوتر" ومع ما يقابلها بالعربية "حاسوب" لاخترت كلمة "حاسوب".	23	3.85	0.79
4	لا أفضل استخدام مصطلحات أجنبية في أعمالي.	44	3.68	1.05
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة عن كل المتغيرات			3.92	0.65

الجدول (26) المتوسطات والانحرافات المعيارية المتعلقة بتوجهات النواب نحو استخدام لغة أجنبية في تواصلهم اليومي مرتبة تنازلياً:

الرقم	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	إن التعريب كما أراه لا يعني تجاهل تعلم لغات أجنبية.	40	4.16	0.80
2	لا أفضل استخدام مصطلحات أجنبية في تواصلي اليومي.	45	4.12	0.68
3	إذا خيرت بين استخدام كلمة "كمبيوتر" ومع ما يقابلها بالعربية "حاسوب" لاخترت كلمة "حاسوب".	23	4.04	0.63
4	لا أفضل استخدام مصطلحات أجنبية في أعمالي.	44	3.75	1.07
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة عن كل المتغيرات			4.02	0.62

الجدول (27) المتوسطات والانحرافات المعيارية المتعلقة بتوجهات الأعيان نحو استخدام لغة أجنبية في تواصلهم اليومي مرتبة تنازلياً:

الرقم	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	لا أفضل استخدام مصطلحات أجنبية في تواصلي اليومي.	45	3.82	0.83
2	إن التعريب كما أراه لا يعني تجاهل تعلم لغات أجنبية.	40	3.81	0.73
3	لا أفضل استخدام مصطلحات أجنبية في أعمالي.	44	3.44	0.96
4	إذا خيرت بين استخدام كلمة "كمبيوتر" ومع ما يقابلها بالعربية "حاسوب" لاخترت كلمة "حاسوب".	23	3.19	0.98
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة عن كل المتغيرات			3.56	0.64

تناول السؤال السابع توجهات أفراد السلطة التشريعية فيما يتعلق باستخدام لغة أجنبية في تواصلهم اليومي، إن نظرة خاطفة على الجدول (25) يظهر أن مجتمع الدراسة له توجهات سلبية (متوسط = 3.92/ انحراف معياري = 0.65) فيما يتعلق باستخدام لغات أجنبية في الإطار الاجتماعي ، وهذا تدعمه إجاباتهم ع ن الفقرات 45، 23، 44، أما في الفقرة 45 (متوسط = 4.05/ انحراف معياري = 0.72) رفض مجتمع الدراسة بشكل واضح اقتراح أنهم يفضلون استخدام مصطلحات أجنبية في تواصلهم اليومي، وقد ذكر بعضهم أنهم يرون هذه العملية مظهراً غير مرحب به من الغربنة (westernization)، وهم يعبرون عن اعتقاداتهم أن اللغة التي يستخدمها الناس في أي مجتمع والحالة التي تستخدم بها تقرران بشكل لافت سمة ومستوى تطورهم السياسي والاجتماعي.

وعلى الرغم من هذا الرفض يعتبر مجتمع الدراسة أن تعلم لغة أجنبية حاجة لا تتعارض مع التعريب، كما يظهر في إجاباتهم عن الفقرة 40 (متوسط 4.08، انحراف معياري 0.80) فلا يرون التعريب مانعاً لتعلم لغة أجنبية، وفي إجاباتهم عن الفقرة 23 (متوسط = 3.85/ انحراف معياري = 0.79) أظهر أفراد العينة تجاوباً إيجابياً نسبياً فيما يتعلق باستخدام كلمات أجنبية لاختراعات تكنولوجية حديثة مثل "كمبيوتر" بدلاً من استخدام ما يقابلها في اللغة العربية "حاسوب"، إن هذه الإجابة قد تدل على أن الكلمة المقابلة في العربية تكون شاذة وغريبة، ليس فقط لكلمة "حاسوب" وإنما لكلمات أخرى بالمثل.

ويظهر أن مجتمع الدارسة لا يفضلون استخدام مصطلحات أجنبية في الأعمال ؛ ففي الفقرة 44 (متوسط = 3.68/ انحراف معياري = 1.05) يظهر أنهم لا يحبذون استخدام مصطلحات أجنبية في الأعمال ، ومن جانب آخر تؤكد قيمة الانحراف المعياري عدم الاتفاق بين أفراد مجتمع الدراسة على استخدام مصطلحات أجنبية في الأعمال، وهذا من المحتمل بسبب –كما ذُكر سابقاً– طبيعة أعمال بعض أفراد مجتمع الدراسة.

وبمراجعة معطيات الجدولين 26 و 27 يظهر لنا بوضوح أن للنواب توجهات سلبية (متوسط = 4.02/ انحراف معياري = 0.64) فيما يتعلق باستخدام لغات أجنبية في تواصلهم اليومي، ومن جانب آخر فإن الأعيان لديهم توجهات أقل سلبية (متوسط = 3.56/ انحراف معياري = 0.64) فيما يتعلق باستخدام لغة أجنبية اجتماعياً.

النتائج المتعلقة بالمتغيرات الديمغرافية للدراسة (متغيرات الدراسة)

يتناول هذا الجزء العلاقات –إن وجدت– بين العناصر الديمغرافية للدراسة: السلطة (النواب والأعيان)، العمر، المستوى التعليمي، الانتماء الحزبي، العقيدة السياسية، اللغات المتقنة، عدد الدورات البرلمانية التي انتخب بها من ناحية وتوجهات مجتمع الدراسة بالنسبة للتعريب كما ظهر في السؤال 1 إلى 7.

وفي هذا الجزء من الدراسة، استخدمت الرموز الآتية:

(A7,A6,A5,A4,A3,A2,A1) في الجدول لتدل على المتغيرات الآتية.

A1: تدل على الصعوبات التي تواجه التعريب. السؤال 1.

A2: تدل على القرارات المتعلقة بالتعريب. السؤال 2.

A3: تدل على التعريب كوسيلة لإعادة إحياء الهوية والإرث العربي في العلوم والأدب والفن. السؤال 3.

A4: تدل على دعم المعربين وتخطيط اللغة العربية. السؤال 4.

A5: تدل على قانون اللغة العربية. السؤال 5.

A6: تدل على استخدام اللغة الأجنبية مؤشر اً على التطور في التكنولوجيا والأعمال والتجارة والصناعة والسياحة. السؤال 6.

A7: تدل على استخدام اللغات الأجنبية في التخاطب الاجتماعي. السؤال 7.

السلطة (النواب والأعيان).

الجدول (28): نتائج اختبار " T" لتأثير السلطة على توجهات أعضاء السلطة التشريعية بالنسبة للتعريب:

السلطة المتغيرات	النواب		الأعيان		قيمة T	دلالة T
	انحراف معياري	المتوسط	انحراف معياري	المتوسط		
A1	0.58	3.61	0.58	3.88	1.43	0.15
A2	0.47	3.51	0.39	3.33	1.14	0.16
A3	0.63	3.92	0.48	3.48	2.59	*0.01
A4	0.48	3.90	0.52	3.45	3.11	*0.03
A5	0.55	3.75	0.44	3.26	3.25	*0.02
A6	0.63	3.70	0.37	3.48	1.36	*0.13
A7	0.62	4.01	0.14	3.57	2.56	*0.02

* إشارة لوجود فرق ذي دلالة إحصائية عند المستوى $\propto \leq 0.05$

يظهر الجدول (28) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (المستوى $\propto \leq 0.05$) في الإجابات ع ن الأسئلة 1-7 ذات علاقة بمستوى السلطة (النواب والأعيان) حيث أظهر مجلس النواب في كل حالة توجهات تفضل التعريب بالمقارنة مع الأعيان، وتعكس الأسئلة 3، 4، 5، 7 مثل هذا التوجه، وتظهر في الدراسة اختلافات تعزى لمتغير السلطة نحو التعريب كوسيلة لإعادة إحياء الهوية والإرث العربي في العلوم والأدب والفن، ويبدو أن متغير السلطة له تأثير على دعم تخطيط اللغة العربية والمعربين، إن هذه الاختلافات من المحتمل أن تكون نتيجة للاختلافات في السياسات المتبناة والمطبقة والمنفذة من قبل كل من مجلس ي الأعيان والنواب اللذين يمثلان قطاعين مختلفين من المجتمع، فالنواب يمثلون حاجات أولئك الذين قاموا بانتخابهم ومن ضمنهم المعربون والمستهلكون للتعريب، وبالمقابل فإن مجلس الأعيان يمثلون سياسة مختلفة وبالتالي فإن التزامهم تجاه الآخرين أقل.

الجدول (28) يظهر اختلافات ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بتوجهات أعضاء السلطة التشريعية نحو قانون يجبر المستهلكين على تبني ما قام مجمع اللغة العربية بتعريبه، إن توجهات السلطة التشريعية بالنسبة لاستخدامه ا الاجتماعي للغة أجنبية تخضع للاختلافات التي تعزى للسلطة ؛ بمعنى أن النواب يظهرون دافعية أقل من الأعيان بالنسبة لاستخدام لغات أجنبية.

ومن جانب آخر، وفيما يتعلق بإجابات أفراد السلطة التشريعية على الأسئلة 1، 2، 6 فإنه لا توجد أي اختلافات ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير السلطة ، مما يدل على وجود اتفاق تام بين أفراد مجتمع الدراسة فيما يتعلق بإجاباتهم ع ن الأسئلة المذكورة في الأعلى، وفي الحقيقة فإن هذه الأسئلة ذات نوع عام بمعنى أنها لا تحدد أي من الأبعاد في مجال التعريب، وبالتالي فإنه ليس مفاجئاً عدم وجود فروق بين أفراد مجتمع الدراسة فيما يتعلق بإجاباتهم عن هذه الأسئلة.

العمر

الجدول (29): نتائج تحليل ANOVA لتأثير العمر على توجهات أفراد السلطة التشريعية نحو التعريب

العمر	أكثر من 50		50-40		40-30		قيمة F	دلالة F
	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط		
A1	0.54	3.56	0.72	3.53	0.17	3.068	0.13	0.88
A2	0.43	3.44	0.51	3.56	0.43	3.26	1.33	0.33
A3	0.59	3.82	0.66	3.39	0.66	3.43	1.42	0.25
A4	0.48	3.72	0.57	3.94	0.51	3.82	1.46	0.24
A5	0.54	3.57	0.58	3.76	0.66	3.60	0.88	0.42
A6	0.49	3.63	0.76	3.66	0.53	3.83	0.25	0.77
A7	0.57	3.88	0.80	4.02	0.50	3.75	0.54	0.58

* تدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\propto \leq 0.05$

وفيما يتعلق بالعمر فإن المعطيات في الجدول (29) تدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\propto \leq 0.05$ تعزى للعمر، وبالتالي فإن أفراد السلطة التشريعية لديهم نفس التوجهات بالنسبة للتعريب بغض النظر عن أعمارهم.

في الحقيقة إن مثل هذه النتيجة متوقعة لأن معظم أفراد مجتمع الدراسة (58.9%) ينتمون إلى فئة أكبر من 50 (انظر الجدول 1) الذي يدل على عدم وجود فجوة عمرية بين أفراد مجتمع الدراسة قد تؤثر على إجاباتهم.

عدد الدورات البرلمانية

الجدول (30): نتائج تحليل ANOVA لتأثير عدد الدورات التي خدمها عضو السلطة التشريعية على توجهاتهنحو التعريب:

عدد الدورات البرلمانية	أكثر من 5 دورات		2-3 دورات		دورة واحدة		قيمة F	دلالة F
	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط		
A1	0.14	3.50	0.51	3.40	0.62	3.63	1.11	0.33
A2	0.20	3.71	0.43	3.58	0.48	3.41	1.39	0.25
A3	0.23	4.17	0.61	3.79	0.65	3.83	0.34	0.71
A4	0.26	3.93	0.50	3.72	0.54	3.84	0.41	0.67
A5	0.71	3.83	0.65	3.62	0.53	3.64	0.12	0.87
A6	0.01	4.00	0.60	3.54	0.64	3.69	0.81	0.45
A7	0.35	4.25	0.63	3.73	0.67	3.98	1.33	0.27

* تدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\propto \leq 0.05$

يظهر الجدول 30 عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\propto \leq 0.05$ بين إجابات أفراد السلطة التشريعية تعزى لعدد الدورات البرلمانية التي مروا بها فيما يتعلق بتوجهاتهم نحو التعريب، وهذا يعني وجود اتفاق بينهم حول مسألة التعريب.

المستوى التعليمي:

الجدول (31): نتائج تحليل ANOVA لتأثير المستوى التعليمي على توجهات أفراد السلطة التشريعية نحو التعريب:

المستوى التعليمي	دكتوراه		ماجستير		بكالوريوس أو دبلوم عال		دبلوم أو أقل		قيمة F	دلالة F
	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط		
A1	0.67	3.77	0.60	3.53	0.53	3.49	0.60	3.49	0.87	0.64
A2	0.45	3.68	0.48	3.36	0.48	3.42	0.38	3.47	1.49	0.23
A3	0.67	4.08	0.68	3.54	0.62	3.77	0.42	3.96	2.04	0.12
A4	0.68	3.99	0.57	3.53	0.48	3.83	0.27	3.81	1.80	0.16
A5	0.57	3.88	0.54	3.36	0.56	3.64	0.48	3.62	2.00	0.14
A6	0.69	3.86	0.56	3.63	0.57	3.62	0.56	3.55	0.77	0.51
A7	0.68	4.13	0.59	3.87	0.72	3.87	0.52	3.48	0.68	0.56

* إشارة لوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\propto \leq 0.05$

فيما يتعلق بالمستوى التعليمي فإن نتائج تحليل ANOVA المبينة في الجدول (31) تظهر بشكل غير متوقع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمستوى أفراد السلطة التشريعية التعليمي فيما يتعلق بتوجهاتهم نحو التعريب.

ومن الجدير بالذكر هنا أنه على الرغم من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لهذه المعطيات ، فإن الباحثين يؤمنان بأن التوجهات هنا ذات دلالة ، لأن ذوي المستوى التعليمي الأعلى هم إما مع أو ضد التعريب، ومن جانب آخر فإن ذوي التعليم المدرسي فقط أولئك الذين لم يدرسوا أبداً سوف يعتبرون دعم التعريب التزام اً بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى مثل قدرة اللغة العربية على التعامل مع التطورات الحديثة، وتحتاج للتخطيط أم لا...إلخ، لذا فالباحثان يجرؤ ان أن يقولا أن الذين توافر لهم تعليم عال هم مع التعريب لأسباب، أما ذو و المستوى الدراسي الذين لم يدرسوا لهم دافعية حماسية فيما يتعلق بالتعريب. وقد يدل عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية – بغض النظر عن المستوى التعليمي– أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن اللغة القومية والرسمية في الأردن هي العربية، فيجب تطويرها وإثرائها على أساس وجود العربية ولغات أخرى.

الانتماء الحزبي

الجدول (32): نتائج اختبار "T" لتأثير السلطة على توجهات أفراد السلطة التشريعية نحو التعريب:

الحزب / المتغيرات	عدم وجود انتماء حزبي		انتماء حزبي		قيمة T	دلالة T
	انحراف معياري	المتوسط	انحراف معياري	المتوسط		
A1	0.57	3.50	0.61	3.79	1.58	0.06
A2	0.49	3.43	0.22	3.69	1.86	*0.04
A3	0.63	3.78	0.59	4.09	1.63	0.06
A4	0.53	3.76	0.38	4.05	1.84	*0.04
A5	0.58	3.61	0.50	3.78	0.94	0.18
A6	0.58	3.63	0.59	3.85	1.22	0.11
A7	0.68	3.89	0.51	4.11	1.77	*0.04

(*) تشير لوجود فروق إحصائية عند المستوى $\propto \leq 0.05$

يظهر الجدول (32) بعض الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين إجابات مجتمع الدراسة على الولاء الحزبي بعكس ما ظهر في مجال المستوى الدراسي وعدد الدورات النيابية والعمر.

وفي كل حالة فقد كان الأفراد المنتسبون لأحزاب سياسية لديهم قيمة متوسط أعلى من أولئك الذين لا ينتمون لأي من الأحزاب، وعلى وجه الخصوص فإن الأفراد الذين ينتمون لأحزاب سياسية لديهم توجهات إيجابية بالنسبة للمواضيع التي طرحت في الأسئلة 2، 4، 7. إن دعم السلطة التشريعية للتشريعات المتعلقة بالتعريب (السؤال 2) تعزى للانتماء الحزبي، بمعنى أن الانتماء الحزبي يولد دافعية وحماس ا أكثر لدعم تخطيط اللغة العربية والمعربين لدى المنتمين إليه من الذين لا ينتمون لأي حزب، بالإضافة لذلك فهناك فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بتوجهات المنتمين وغير المنتمين للأحزاب بالنسبة لاستخدام لغات أجنبية في تواصلهم اليومي.

وقد تعزى هذه الفروق للعقائد الإسلامية والقومية ؛ بمعنى أن أولئك المنتمين لأحزاب ذات توجهات إسلامية يدعمون عملية التعريب كما ظهر في إجابتهم ع ن السؤال 2 (متوسط = 3.65/ انحراف معياري = 0.59) و4 و7. ومن الواضح أن هذه الفروق ظهرت من خلال الإجابات ع ن السؤال 7، حيث أشار الأفراد المنتمون حزبياً بأنهم لا يحبذون استخدام لغات أجنبية، وبالإمكان تفسير ذلك بـأن هؤلاء

يحبذون استخدام لغتهم القومية وبالنتيجة يدعمون التعريب ، وقد يدل ذلك أيضاً على أن الهوية والإعزاز الوطني لا يمكن التعبير عنها إلا من خلال اللغة الأم (العربية)، وفي الحقيقة إن هذه النتائج تدعمها الفروق التي تعزى للعقيدة السياسية (انظر لمناقشة الجدول 34، 35، 36، في الأسفل).

ومن جانب آخر فيما يتعلق بالأسئلة 1، 3، 5 و 6 فإنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية، وبكلمات أخرى يبدو أن الانتماء الحزبي لا تربطه علاقة بتوجهات أفراد السلطة التشريعية بالنسبة للتعريب في المجالات الآتية: أولاً: الصعوبات التي تواجهها عملية التعريب (السؤال 1)، ثانياً: العربية كوسيلة لإعادة إحياء الإرث والهوية العربية في العلوم والأدب والفن (السؤال 3)، ثالثاً: دعم قانون يجبر المستهلكين على تبني ما قام مجمع اللغة العربية بتعريبه (السؤال 5)، وأخيراً اعتبار استخدام لغة أجنبية في التجارة والأعمال والسياسة والصناعة كمؤشر للتطور.

اللغة الأجنبية

الجدول (33): نتائج اختبار " T" لتأثير اللغة الأجنبية المتقنة على توجهات أفراد السلطة التشريعية نحو التعريب:

عدد اللغات الأجنبية	لا يعرف لغتين أجنبيتين		يعرف لغتين أجنبيتين أو أكثر		قيمة F	دلالة F
	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط		
A1	0.57	3.55	0.70	3.58	0.19	0.43
A2	0.46	3.47	0.50	3.44	0.18	0.43
A3	0.61	3.84	0.72	3.67	0.66	026
A4	0.49	3.80	0.71	3.78	0.80	0.46
A5	0.55	3.65	0.61	3.50	0.86	0.20
A6	0.61	3.66	0.53	3.58	0.42	0.34
A7	0.68	3.86	0.45	4.18	1.60	0.06

* إشارة لوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\propto \leq 0.05$

تظهر النتائج في الجدول (33) أن اختبار "T" نتائجه لا تظهر فروقا ذات دلالات إحصائية في توجهات أفراد السلطة التشريعية بالتعريب تعزى إلى عدد اللغات الأجنبية المتقنة ، وهذا يعني أن كل أفراد السلطة التشريعية يدعمون التعريب بنفس الدرجة.

إن هذه النتائج كانت متوقعة لأن معظم أفراد مجتمع الدراسة (جدول 6) لا يتقنون لغتين أجنبيتين أو أكثر، إذاً فمن المتوقع أيضاً عدم وجود فروقات بين أفراد مجتمع الدراسة في هذا المجال.

العقيدة السياسية

الجدول (34): نتائج تحليل ANOVA لتأثير العقيدة السياسية على توجهات أفراد السلطة التشريعية نحو التعريب:

العقيدة السياسية	علمانية		شيوعية		قومية		إسلامي قومي		إسلامي		غيرها		قيمة F	دلالة F
المتغيرات	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط		
A1	0.52	3.48	0.61	3.47	0.66	3.54	0.41	3.52	0.57	3.65	0.58	3.58	0.99	0.99
A2	0.42	3.17	0.67	3.33	0.40	3.35	0.22	3.57	0.45	3.88	0.48	3.52	3.37	0.01*
A3	0.61	3.40	1.20	3.83	0.60	3.68	0.55	4.00	0.70	4.19	0.45	3.97	2.02	0.09
A4	0.28	3.37	1.70	3.45	0.51	3.74	0.50	3.83	0.50	4.19	0.29	3.83	2.48	0.04*
A5	0.55	3.26	0.67	3.59	0.50	3.50	0.29	3.47	0.61	4.10	0.50	3.81	3.22	0.01*
A6	0.38	3.10	0.33	3.67	0.55	3.47	0.59	3.64	0.66	4.06	0.58	3.52	2.31	0.06
A7	0.92	3.75	0.38	4.17	0.73	3.85	0.46	3.71	0.44	4.29	0.57	3.85	1.81	0.33

* إشارة لوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\propto \leq 0.05$

الجدول (35): نتائج تحليل نيومان كولنر لتأثير العقيدة السياسية على دعم قانون اللغة العربية:

المجموعة	المتوسط	المجموعة6 3.2667	المجموعة5 3.4667	المجموعة4 3.5033	المجموعة3 3.5926	المجموعة2 3.8056	المجموعة1 4.010
6	3.2667	–	0.20	0.2366	0.3259	0.5389	0.8352*
5	3.4667	–	–	0.0366	0.1259	0.3389	0.6352
4	3.5033	–	–	–	0.0893	0.3023	0.5986*
3	3.5926	–	–	–	–	0.213	0.5093
2	3.8056	–	–	–	–	–	0.2963
1	4.1016	–	–	–	–	–	–

* إشارة لوجود دلالة إحصائية عند المستوى $\propto \leq 0.05$

الجدول (36): نتائج تحليل نيومان كولنر لتأثير العقيدة السياسية على توجهات أفراد السلطة التشريعية نحو دعم قوانين تتعلق بالتعريب:

المجموعة	المتوسط	المجموعة6 3.1714	المجموعة5 03.3333	المجموعة4 3.3529	المجموعة3 3.5165	المجموعة2 3.5714	المجموعة1 3.8810
6	3.1714	–	0.1619	0.1815	0.3451	0.4000	*0.7096
5	3.3333	–	–	0.0196	0.1832	0.2381	0.5477
4	3.3529	–	–	–	0.1636	0.2185	*0.5281
3	3.5165	–	–	–	–	0.0549	0.3645
2	3.5714	–	–	–	–	–	0.3096
1	3.8810	–	–	–	–	–	–

* إشارة لوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\propto \leq 0.05$

الجدول (37): نتائج تحليل نيومان كولنر لتأثير العقيدة السياسية على دعم أفراد السلطة التشريعية للمعربين وتخطيط اللغة العربية:

المجموعة	المتوسط	المجموعة6 3.3750	المجموعة5 3.5417	المجموعة4 3.7462	المجموعة3 3.8269	المجموعة2 3.8333	المجموعة1 4.1875
6	3.3750	–	0.1667	0.3712	0.4519	0.4583	*0.8125
5	3.5417	–	–	0.2045	0.2852	0.2916	0.6458
4	3.7462	–	–	–	0.0807	0.0871	*0.4413
3	3.8269	–	–	–	–	0.0064	0.3606
2	3.8333	–	–	–	–	–	0.3542
1	4.1875	–	–	–	–	–	–

* إشارة لوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\propto \leq 0.05$

فيما يتعلق بمسألة العقيدة السياسية فإن الجدول 34 يشير لوجود بعض الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين أعضاء السلطة التشريعية والأسئلة المتأثرة بالعقيدة السياسية وهي: 2، 4 و5.

وبكلمات أخرى فإن النتائج التي حصلنا عليها تظهر فروق ا ذات دلالة إحصائية بين أعضاء السلطة التشريعية تعزى للعقيدة السياسية فيما يتعلق بدعمهم للتشريعات المتعلقة بالتعريب (السؤال 2)، بالإضافة لذلك فهناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أعضاء السلطة التشريعية تعزى إلى العقيدة السياسية فيما يتعلق بالحاجة لدعم تخطيط اللغة العربية والتعريب (السؤال 4)، وهناك فروق ذات دلالة

إحصائية تعزى لتوجهاتهم العقائدية فيما يتعلق بدعمهم لقانون يجبر المستهلكين على تبني ما قام مجمع اللغة العربية بتعريبه.

ومن أجل أن نعرف أي مجموعة من المجموعات الست المصنفة وفقاً للعقيدة السياسية قد تأثرت بهذا لمتغير تم است خدام إجراء نيومان كولنر ، وتظهر النتائج في الجداول 34، 35، 36 و37 وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعة 1 (الإسلاميين) من جهة ، والمجموعات 2، 3، 4، 5، 6 من جهة أخرى (إسلامي قومي، قومي، شيوعي، علماني، وعقائد سياسية أخرى كالمستقلة والوسطية على التوالي) ، وهذا يعني أن الإسلاميين هم الأكثر دافعية من بين العقائد السياسي الأخرى –بأعلى نتيجة للمتوسط– والأسئلة المتأثرة بشكل مباشر بذلك هي 2، 4 و5.

إن السب وراء هذا التوجه التفضيلي بين الإسلاميين يعزى لاعتقاداتهم الدينية؛ فهم يعتبرون اللغة العربية اللغة المحفوظة للأبد، وهي لغة القرآن الكريم لذا يجب دعمها، وهذا في الحقيقة ظاهر في بعض أقوال أفراد مجتمع الدراسة، فقد قال أحدهم: "فيما يتعلق باللغة العربية وبوجود القرآن الكريم يجب علينا ألا نجزع" وقال آخر: "إن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم فهي قادرة على التعامل مع التقدم التكنولوجي ودليل ذلك إنها كانت لغة العلوم لوقت طويل في الماضي".

ومن جانب آخر، يظهر الجدول 34 عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد مجتمع الدراسة على الأسئلة 1، 3، 6، 7 تعزى للعقيدة السياسية، وهذا يدل على أن كل أفراد مجتمع الدراسة لديهم نفس التوجهات فيما يتعلق بالمواضيع التي طرحتها الأسئلة.

النتائج:

وفي ضوء المعطيات السابقة ظهرت النتائج الآتية:

الصعوبات التي تواجه عملية التعريب:

فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه عملية التعريب فإن إجابات أفراد مجتمع الدراسة تبين أن عملية التعريب لا تواجه مشاكل لا يمكن تجازوها ، ما عدا المشاكل السياسية والمشاكل المتعلقة بإرادة أولئك المسؤول ين عن مجمع اللغة العربية، بالإضافة لمجامع أخرى. وعلى الرغم من هذه النتيجة، يميل أفراد السلطة التشريعية إلى عدم التقرير فيما إذا كانت تكاليف التطبيق والفجوة بين اللغة العامية والفصحى سوف تعيق التعريب.

دعم القرارات المتعلقة بالتعريب:

بالنسبة لدعم القرارات المتعلقة بالتعريب فإن المعطيات في الجدول (10) تظهر بشكل واضح أن أعضاء البرلمان يدعمون مثل هذه القرارات.

ويرى أعضاء البرلمان التعريب كمسؤولية مشتركة، وهذا يعني أنهم يعتبرون أنفسهم جزءا من عملية التعريب، وتظهر المعطيات أيضاً أن النواب لديهم توجهات تدعم القرارات المتعلقة بالتعريب أكثر من نظرائهم الأعيان.

التعريب كوسيلة لإعادة إحياء الإرث والهوية العربية في العلوم والأدب والفن

يشير أفراد السلطة التشريعية وبدون أي شك إلى أنهم يرون عملية التعريب وسيلة لإعادة إحياء الإرث والهوية العربية في العلوم والأدب والفن، وهنا تظهر المعطيات أن النواب بالمقارنة مع الأعيان لديهم توجهات أكثر إيجابية فيما يتعلق بالتعريب كوسيلة لإعادة إحياء الإرث والهوية العربية في العلوم والأدب والفن.

المعربون ودعم اللغة العربية:

يقر أفراد السلطة التشريعية بشكل واضح أنهم يرون دعم المعربين وتخطيط اللغة العربية كحاجات يجب تلبيتها، أضف إلى ذلك أنهم يرون تخطيط التعريب يتساوى في الأهمية مع أبعاد التخطيط الأخرى، وفيما يتعلق بالفروق بين النواب والأعيان يبدو أن النواب لديهم توجهات أكثر إيجابية بالنسبة لدعم المعربين وتخطيط اللغة العربية.

قانون اللغة العربية:

بالنسبة لدعم أفراد السلطة التشريعية لقانون يجبر المستهلكين لتبني ما تم تعريبه، فإن أعضاء البرلمان يجدون دعم هذا القانون واجبا ولكن بالرغم من أنهم يدعمون هذا القانون إلا أنهم لم يظهروا اتفاقا فيما إذا كان يجب إجبار الجامعات على تبني اللغة العربية الفصحى لغة للتدريس فيها أم لا، وتظهر النتائج أن النواب يدعمون هذا القانون أكثر من نظرائهم الأعيان.

استخدام لغة أجنبية:

لا يرى أعضاء السلطة التشريعية استخدام اللغة الأجنبية في التكنولوجيا والأعمال والصناعة والتجارة والسياحة مؤشرا للتقدم، وهم لا يرون أن اللغة العربية الفصحى عائق أمام نقل التكنولوجيا والتقدم ، من جانب آخر فإن النواب لديهم توجهات سلبية بالنسبة لاستخدام لغة أجنبية في المجالات المذكورة آنفاً أكثر من نظرائهم الأعيان.

استخدام لغة أجنبية في التواصل اليومي:

انتقد أفراد السلطة التشريعية مسألة استخدام لغة أجنبية في التواصل اليومي؛ بمعنى أنهم لا يحبذون استخدام لغة أجنبية في التواصل اليومي، إضافة إلى ذلك وبالمقارنة مع الأعيان فإن النواب لديهم توجهات أكثر صرامة ضد الاستخدام

الاجتماعي للغات أجنبية (استخدام لغات أجنبية للتواصل في البيت، مع الأصدقاء...إلخ).

تأثير المتغيرات الديغرافية:

حاول الباحثان باستخدام الإجراءات الإحصائية المطلوبة معرفة تأثير بعض المتغيرات الديمغرافية على توجهات أعضاء السلطة التشريعية نحو التعريب، وقد قاما باستخدام هذه الإجراءات لتتبع أي من الفروق في إجابات مجتمع الدراسة عن أسئلة الدراسة.

وفي الحقيقة فقد لاحظ الباحثان عدم وجود أي تأثير ذ ي دلالة للعمر والمستوى التعليمي واللغات المتقنة وعدد الدورات النيابية على توجهات مجتمع الدراسة بالنسبة للتعريب كما ظهرت في أسئلة الدراسة، ومن جانب آخر فقد وجد الباحثان أن هناك تأثير ا للعقيدة السياسية والانتماء الحزبي والسلطة (النواب والأعيان) على توجهات مجتمع الدراسة نحو التعريب.

بالنسبة للعقيدة السياسية فإن الأسئلة المتع لقة بذلك هي 2، 4 و5 وإن الفروق الظاهرة تميل لصالح الإسلاميين، أما بالنسبة للانتماء الحزبي فإن المنتمين للأحزاب متحمسون للتعريب أكثر من الذين لا ينتمون للأحزاب، إن الأسئلة المتأثرة بذلك هي 2، 4، 7 أما فيما يتعلق بالسلطة (النواب والأعيان) فإن النواب لديهم توجهات أكثر إيجابية من توجهات نظرائهم الأعيان، والأسئلة المتأثرة بذلك هي 3، 4، 5 و7.

التطبيق:

يرى الباحثان أن هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة وذلك لأنها تنشد دراسة دور السلطة في التعريب، إن مجمع اللغة العربية والجامعات وصانع ي القرار هـ ي الكيانات المستهدفة بشكل مباشر من أجل غايات هذه الدراسة، وفي الحقيقة فإن

هذا البحث خطوة أخرى في الرحلة الطويلة من أجل التعريب، إن جميع المبادرات سوف تختفي بدون أي دعم حكومي ذ ي سلطة، لذا فهذه الدراسة تأمل أن تكون الأساس للتعريب المؤسسي القومي والحكومي والسياسي ، لذا فالمسؤولون عن التعريب في مجمع اللغة العربي ة، بالإضافة للمتحمسين لفكرة التعريب ، بإمكانهم اغتنام الفرصة –كما تم توضيحه في البحث– لمأسسة التعريب من خلال طرح مشروع قانون اللغة العربية ليتبناه أفراد المجلس النيابي وبإمكان ذلك أن يتم بتحفيز الرأي العام من خلال الإعلام.

الخلاصة

١ – إن لمؤسسات المجتمع المدني دورا رئيسا في رسم سياسة لغوية لها هدف ورسالة، وإن مؤسسات المجتمع المدني يرتقب منها دور مهم في التنمية الشاملة والتنمية اللغوية بشكل خاص.

٢ – يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تستفيد من علوم الإدارة اللغوية، والسياسة اللغوية، والتسويق، وعلم صناعة القرار في تشكيل سياسة لغوية قابلة للتنفيذ.

٣ – تستعمل اللغة في حقول حياتية مختلفة ، ولكل حقل مكوناته من أفراد مشاركين لهم أدوار اجتماعية وكلامية مختلفة، وأزمان وأماكن حقيقية وافتراضية، ووظائف لغوية متعددة. فلكل حقل مجاله الخاص ولغته الخاصة. لذا لكل فرد سياسته اللغوية، ولكل مجموعة بشرية سياستها اللغوية المعلنة أو المبطنة.

٤ – التكيف اللغوي Linguistic Accommodation عملية يمارسها الأفراد والمجموعات حسب الزمان والمكان والموضوعات والأدوار الاجتماعية، فيتكيف الفرد لغويا كما يتكيّف اجتماعيا واقتصادياً وسياسياً وثقافياً وحضارياً. وسياسة التكيّف اللغوي تكسب الأفراد مرونة واستعمالاً لغوياً خلاقاً.

٥ – يقوم القادة اللغويون بأدوار القدوة اللغوية وهؤلاء هم راسمو السياسات اللغوية في كل مجالات استعمال اللغة Language Domains.

٦ – الأسرة نواة التخطيط اللغوي البناء، فالاستطاعة اللغوية شرط يضاف إلى الاستطاعة الجسدية والمالية في مشروع تكوين الأسرة.

٧ – المؤسسة الدينية تضطلع بدور لغوي رئيس ، حيث تساهم في تشكيل المعتقدات والآراء والقناعات والاتجاهات اللغوية التي تعزز استعمال اللغة العربية.

٨ – اشتراط إتقان اللغة العربية السليمة أساس للتوظيف والابتعاث والدراسات العليا والوظائف العليا يساهم في تعزيز مكانة اللغة العربية.

٩ – ولقد قدم كوبر (Cooper, 1989) مخططا توضيحياً لإطار مرجعي لدراسة دور التخطيط اللغوي في رسم سياسات لغوية وطنية من خلال إثارة الأسئلة الآتية:

١. من هم الفاعلون (النخبة الرسمية، المؤثرون Influential، النخبة القادة ، منفذو السياسة من غير طبقة النخبة).

٢. الذين يحاولون التأثير على أي سلوك لغوي:

١. الخصائص البنيوية للسلوك اللغوي المخطط.

٢. الاستعمالات والأغراض التي سيوظف فيها السلوك المخطط.

٣. مستوى التبني والقبول المرغوب (الفهم، التقييم، الإتقان، الاستعمال).

٣. لمن السلوك اللغوي المستهدف التأثير عليه؟

١. نوع المستهدفين (أفراد، منظمات).

٢. الفرص المتاحة للمستهدفين لتعلم السلوك اللغوي.

٣. الحوافز والدوافع لتعلم واستعمال السلوك المخطط.

٤. ما الهدف من التأثير:

١. أغراض معلنة (ممارسات تتعلق باستعمال اللغة).

٢. أغراض غير معلنة (ممارسات لا علاقة لها باللغة).

٥. تحت أي ظروف؟

١. ظروف مكانية (أحداث وأحوال انتقالية).

٢. ظروف بنيوية تتعلق بالبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية والبيئية.

٣. معايير النظام الحاكم والمعايير الثقافية ومدى مشاركة أفراد الحكومة في الأنشطة الاجتماعية.

٤. المعلومات المتاحة والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الصحيحة.

٥. الظروف البيئية.

٦. بأي الوسائل (السلطة، استخدام القوة، استخدام أسلوب الترويج، أم عن طريق الإقناع)؟

٧. ما هي الطريقة المتبعة عند اختبار القرار؟

٨. ما هي عواقب ومترتبات المشكلة (النتائج المختلفة)؟

(ترجمة الأسود، 2006).

References

Al-Abed Al-Haq, Fawwaz and Al-Olimat, Ahmad (2002) ***"Language and Politics in Jordan"***, In Obeng and Hartford (eds.) (2002) Political Independence with Linguistic Servitude: The Politics about Languages in the Developing world. New York: Nova science Publishers.

Al-Aswad, Khalifah (2006) Attekhteet al-lughawi wa attagheer al-Ijtimaai. Sirt, Libya: Majlis athaqafa al-aam.

Abed Al-Ra'ouf, Yahya (1993). ***"Translation and Arabicization: A National Urgent Necessity"***, (in Arabic). At'tarib, 36,5:29-54.

Akinnaso F: Niyi and Isaac A., Ogunbiyi (1990) ***"The Place of Arabic in Language Education and Language Planning in Nigeria***". Language Problems and language Planning, 14,1:1-19.

Akinnaso f., Niyi (1990). ***"The Politics of Language Planning in Education in Nigeria"***. Word 41, 3:337-366.

Al-Abed Al-Haq, Fawwaz (1986). ***"Arabicization in Jordan".*** International Journal of Islamic and Arabic Studies, 3,2:27-49.

_____, (1989). ***"Implication of Language Planning into Arabicization in Jordan"***. International Journal of Islamic and Arabic Studies, 6, 2:19-34.

_____, (1993a). ***"Attitudes and Opinions of Jordanian University Faculty Members about Arabicization and a Language Planning Activity"***, Studies and Research Journal, Al-Emam Muhammad Ibn Saud Islamic University, Saudi Arabia, 20, 2:27-59.

_____, (1993b). ***"The Theoretic Givens of Language Planning: A Critical Review***". Turjuman, 2, 2:105-142.

_____, (1998). ***"Toward A Theoretical Framework for the Study of Planning Arabicization".*** In Shunnaq Abdullah T., Cay Dollerup and Mohammad Saraireh, eds. Issues in Translation. Irbid National University and Jordanian Translators' Association.

Ali, Abedul Sahib (1987). A Linguistic Study of the Development of Scientific Vocabulary in Standard Arabic. London: Kegan Paul International.

Benabdi, Linda (1980). Arabicization in Algeria: Process and Problems. Ph.D. Dissertation, Indiana University, Bloomington.

Bentahila, Abdelali (1983). Language Attitudes Among Arab-French Bilingualism in Morocco, Clevedon, England: Multilingual Matters.

Bourhis, Richard Y., ed. (1984). Conflict and Language Planning in Quebec. Clevedon, England: Multilingual Matters Ltd.

Cooper, Robert (1979). ***"Language Planning, Language Spread, and Language Change".*** In James Alatis and G. Richard Tucker, eds. Georgetown University Round-Table on Language and Linguistics (1979). Washington: Georgetown University Press.

Cooper, Robert (1984) Language Planning and Social Change, Cambridge University Press, Translated into Arabic by Al-Aswad 2006.

Eastman, Carol M. (1983). Language Planning: An Introduction. San Francisco: Chandler & Shart Publishers, Inc.

El-Kafaifi, Hussein (1985), The Role of the Cairo Academy in Coining Arabic Scientific Terminology: A Historical and Linguistic Evaluation. Ph.D. Dissertation, the University of Utah.

El-Mouloudi, Aziz (1986), Arabic Language Planning: The Case of Lexical Modernization. Ph.D. Dissertation, Georgetown University.

Elbiad, Mohamed (1985). A Sociolinguistic Study of the Arabization Process and its Conditioning Factors in Morocco. Published Ph.D. Dissertation, State University of New York at Buffalo.

Ferguson, Gibsdon (2006) Language Planning and Eduacation. Edinburgh University Press.

Fishman, Joshna (1972). Domains and the relationship between Micro – and Macro Sociolinguistics. In John Gumpers and Dell Hymes (eds). Dimensions in Sociolinguistics. New York: Holt Rinehart and Winston, pp.435-453.

Ghoneim, Karem (1989). ***"Arabic Language and the Targeted Scientific Renaissance",*** (in Arabic). Alem Al-Fikr, 19, 4.

Ghrib, Esma (1983). ***"The Introduction of Arabic as a Medium of Instruction on the Tunisian Educational System"***. Al-Arabiyya, 16:109-131.

Gorman, Tomas (1973). ***"Language Planning in a Developing National".*** In Joan Rubin and Roger Shuy, eds., Language Planning: Current Issues and Research. Washington: Georgetown University Press.

Hammoud, Mohamed (1982). Arabicization in Morocco: A Case Study in Language Planning and Language Policy Attitudes, Ph.D. Dissertation, The University of Texas at Austin.

Ibrahim, Mohammad (1985). ***"Communication in Arabic: Problems and Prospects".*** (Symposium on Adopting Vernacular Languages to the Demands of Modern Communication). Bad Hamburg, Frankfurt: FRG.

Jernudd, Bjorn and Jiri V. Neustupny, (1986). ***"Language Planning: For Whom?"*** Comments Presented at the International Colloquium on Language Planning in Ottawa, Canada.

Jernudd, Bjorn and Jyotirindra Das Gupta (1971). ***"Towards a Theory of Language Planning"***, in Joan Rubin and Bjorn Jernudd, eds. Can Language Be Planned? Sociolinguistic Theory and Practice for Developing Nations. Honolulu: The University of Hawaii Press.

Lakhdar-Ghazal, Ahmed (1967). Issues of the Arabic Language and Educational Standards, (in Arabic), Rabat: IERA.

Lasswell, Harold D. (1936). Politics: Who Gets What, When, How, New York: McGraw Hill. Lewis, E.G. (1981). Billingualism and Bilingual Education. Oxford: Pergamon Press.

Matloub, Ahmed (1975). A Call for Arabicizing Sciences. (in Arabic). Kuwait: Dar Al-Buhouth Al-Elmieh for Publication.

Numan, Ahmad (1981). Arabicization; Theory and Practice, in Arabic. Algeria: The National Company for Publication and Distribution.

Rabin, Chaim (1971). ***"A Tentative Classification of Language-Planning Aims",*** In Joan Rubin and Bjorn Jernudd, eds. Can Language Be Planned? Sociolignustic Theory and Practice for Developing Nations. Honolulu: The University of Hawaii Press.

Rubenstein, C. (1982). ***"National Language Policy: Political and Administrative Aspects"***, Australian Review of Applied Linguistics, 5, 2.

Rubin, Joan and Bjorn Jernudd, eds. (1971). Can Language Be Planned? Sociolignustic Theory and Practice for Developing Nations. Honolulu: The University of Hawaii Press.

Rubin, Johan and Jernudd, Jyotirindra Das Gupta, Joshua Fishman, and Charles Ferguson, eds. (1977). Language Planning Processes. The Hague: Mouton.

Shaheen, Abdul-Sabour (1986). Arabic: The Language of Sciences and Technology. Cairo: Dar Al-Ictisam for Publication.

Sirles, Craig (1985). An Evaluative Procedure for Language Planning: The Case of Morocco. Ph.D. Dissertation, Northwestern University, Evanston-Illinois.

Spolsky, Bernard (2009). Language Management, Cambridge University Press.

Thoruburn, Thomas (1971). ***"Cost-benefit Analysis in Language Planning".*** In Rubin and Jenudd, eds. Can Language be Planned? Sociolinguistic theory and Practice for Developing Nations. Honolulu. The University of Hawaii Press.

التعليقات والمناقشات

-أ. د. فتحي جروان/ جامعة عمان العربية

قال إن المشكلة تكمن في الناطقين بالعربية وبشكل أخصّ فيمن يعلِّمون العربية.

واستشهد بقوله: أهداني أحد الأساتذة وهو دكتور جامعي في إحدى الجامعات المرموقة كتاباً عنوانه: "المنتورية" مُعرِّباً كلمة " Mentorship" الإنجليزية التي تعني "التلمذة"، كما طالعت إحدى مجلات البحث العلمي المحكمة فوجدتها تحتوي بحثاً عنوانه: "فاعلية برنامج المساتر ثنكر"، ألم يجدوا تعريباً لكلمة " master thinker" التي تعني ببساطة "المفكر المبدع"؟!!

ورأى الدكتور جروان أن المشكلة ليست مشكلة مجامع لغة وإنما مشكلة أساتذة جامعات وأساتذة لغة؛ ولهذا على أساتذة الجامعات ومعدِّي بحوث المجلات العلمية -إن واجهتهم مشكلة من هذا النوع- مخاطبة مجامع اللغة للاستشارة اللغوية اللازمة.

- موتمباي رجب/ الكونغو الديمقراطية

قال إن أفريقيا بحاجة إلى دارسي لغة عربية يفقهون أمور اللغة والدين؛ فالفرنسية تُفرض على الأفارقة فرضاً ويشترط في النائب في البرلمان الكونغي أن يتقن الفرنسية قراءة وكتابة ومحادثة بطلاقة دون تلكؤ أو تلعثم أو رطانة أو لُكنة، كما أن المعاملات الرسمية تصدر بها.

وأكد أنه لا وجود للغة دون أهلها، فأهل اللغة هم المسؤولون عن ضعف وتراجع لغتهم، ولا منطقية لمن يحاسب اللغة نفسها، كما أنه لا صلاح للغة العربية والدين الإسلامي دون صلاح العرب.